التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2011

لسنة

تحرير

د. محسن محمد صالح

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

الفصل الثالث

القضية الفلسطينية والعالم العربي

بريد إلكتروني: info@alzaytouna.net الموقع: www.alzaytouna.net

يمكنكم التواصل معنا والاطلاع على صفحات المركز عبر الضغط على التطبيقات أدناه:

القضية الفلسطينية والعالم العربي

مقدمة

بالرغم من مرور أكثر من سنة على اندلاع الشرارة الأولى لـ"ربيع الثورات" ما يزال الحديث عن مقاربة (أو مقاربات) عربية جديدة للقضية الفلسطينية، يحمل قدراً من المبالغة...، فمتغيرات البيئة الاستراتيجية الجديدة، حملت جديداً ما زلنا نستكشفه ونختبر آثاره، واحتفظت بقدر من ملامح القديم المعلوم الذي ما يزال فاعلاً، ولو بقدر. هذه الثنائية المركبة (بقاء القديم إلى جوار الجديد) في ظلّ وضع عربي ما يزال متحركاً ومفتوحاً على احتمالات عدة، تجعل من أمر إطلاق التوقعات حول المستقبل، لا سيّما تحديد التداعيات طويلة الأمد، أمراً أكثر صعوبة من ذي قبل، ولكنه ليس مستحيلاً. وهو يحتاج إلى الكثير من الخيال السياسي، ويتطلب الواقعية أيضاً... يحاول تقديم مقاربات بشأن مستقبل النظم والسياسات والعلاقات بين الفاعلين، ولكنه لا يعد بتقديم إجابات نهائية.

لقد أنهت ثورات 2011 دون شكّ حالة الانسداد السياسي التي عانى منها العالم العربي لعدة عقود. لكنها بالمقابل لم تفضِ حتى الآن إلى تحولات استراتيجية على صعيد السياسات العربية تجاه القضية الفلسطينية، كتلك التحولات التي شهدتها المنطقة في أعقاب موجة المدّ الثوري العربي الأول في الخمسينيات من القرن العشرين. فالحاصل أن الثورة المصرية، وهي التي تبقى مفتاحاً شديد الأهمية للتحولات داخل الإقليم، نجحت في الإطاحة برأس النظام والكثير من رموزه، في حين أبقت على مؤسساته بما فيها تلك المنوطة بإدارة السياسة الخارجية للبلاد. ولهذا لم تتجاوز مستجدات السياسة المصرية تجاه ملفي القضية الفلسطينية، والعلاقات المصرية الإسرائيلية (وهما الملفان المرتبطان بشدة) حدود التغيير التكتيكي المحسوب. وهو بالمناسبة أعلى سقف متاح حالياً بالنظر إلى الاستراتيجيات المعتمدة لهذه المؤسسات، المعنية بالدرجة الأولى في هذه الآونة بالاستقرار وتصفير المشكلات الخارجية (لا سيّما المفتعلة منها) قدر الإمكان، في ظلّ الأوضاع الانتقالية شديدة الحساسية والخطورة التي تمر بها الدولة المصرية.

ومن ناحية أخرى، فإن موجة التغيير التي شهدها العالم العربي طوال سنة 2011، سواء جاءت في شكل ثورات أم في شكل حراك شعبي يستهدف الإصلاح، لم تطل سوى عدد محدود من وحدات النظام العربي الرسمي، ولم تفضِ إلى تثوير جامعة الدول العربية. بل أفضت في نتائجها المباشرة والقريبة، إلى سيطرة القوى المحافظة التقليدية على النظام. ولعل ذلك كان سبباً في أن سياسات ما كان يسمى سابقاً بـ"محور الاعتدال" أعيد إنتاجها جزئياً من داخل بيت العرب الرسمي، في ظلّ انشغال قوى الثورة بتطورات الأحداث داخل كل بلد.

وفي هذا السياق، لم يحدث أي تغيير يذكر في مقاربة الدول العربية لمسيرة التسوية؛ فلم تسحب "المبادرة العربية للسلام" أو حتى "تُسَلَّح بأنياب"، ويستوي في ذلك الدول التي أطاحت الثورة فيها بأنظمتها القديمة، وتلك التي نجت أنظمتها حتى الآن.

مع ذلك، فإن الثورات العربية جلبت معها معطى مهم، ألا وهو منح قوة دفع كبيرة لفاعل استراتيجي لطالما غاب أو غُيِّب قسراً عن المشهد السياسي العربي، ألا وهو الشعوب العربية التي استطاعت أن تعيد اكتشاف قدراتها الكبيرة على العمل والتأثير. سواء تلك التي استطاعت أن تصيغ نموذجها الخاص من الربيع العربي، أم تلك التي استلهمت الحالة الثورية وخرجت لترفع مطالبها الإصلاحية في وجه النخب الحاكمة.

كذلك أفضت تطورات الأحداث في المنطقة إلى صعود التيارات الإسلامية في العديد من الدول العربية كتونس ومصر وليبيا والمغرب والكويت. وأسفر كل ذلك في النهاية عن تغير كبير في خريطة العلاقات العربية – الفلسطينية، إلى الدرجة التي أظهرت حاجة العديد من الأنظمة العربية (لأسباب مختلفة بكل قُطُر) للانفتاح النسبي على حركة حماس، بعد أن تراجع دور الفرز التقليدي ما بين اعتدال وممانعة.

المقصد إذن، أن البيئة الاستراتيجية العربية الجديدة ظلّت طوال سنة 2011 (وما تزال) تموج بعناصر يدفع كل منها في اتجاهات تتناقض مع بعضها البعض. فبينما تدفع بعضها في الإبقاء على الأوضاع على حالها الذي بدت عليه فيما قبل ربيع الثورات، تدفع عناصر أخرى إلى تحولات استراتيجية في السياسات تجاه القضية الفلسطينية، فيما تعمل عناصر ثالثة على خفض سقف هذا التحول إلى مستوى التغيير التكتيكي. ويبدو أن الحال سيظل هكذا، طالما استمر الحراك السياسي، وطالما لم تصل المنطقة بعدُ إلى نقطة الاستقرار، وطالما ظلّت حالة "عدم اليقين" تُخيِّم على البيئة الإقليمية ككل. غير أنه لا بدّ من الإشارة إلى أن حالة عدم اليقين هي من طبائع الثورات في العالم كله، وأن الشعوب إذا ما نجحت في فرض إرادتها، فليس من المستبعد أن يعود الصراع مع "إسرائيل" مستقبلاً إلى طبيعته الأصلية بأبعاده العربية والإسلامية والإنسانية، وأن يكون "صراع وجود لا صراع حدود".

أولاً: مواقف جامعة الدول العربية:

1. الموقف من ملف التسوية:

لم تؤدِ المعطيات المباشرة للبيئة الاستراتيجية العربية الجديدة إلى تثوير النظام الرسمي العربي، أو تركيز مركز الثقل فيه بين أيدي نظم ما بعد الثورات (تونس ومصر وليبيا)، لأن الثورات لم

تحقق أهدافها بعد، ولم تستكمل البنى التحتية والمؤسساتية الدستورية والسياسية والاقتصادية والعسكرية... لأنظمتها الجديدة. وربما أسفرت الأوضاع الانتقالية عن نتيجة عكسية تماماً، ولو مؤقتاً، بزيادة الوزن النسبي لدول منطقة الخليج العربي، التي نجت نظمها، حتى الآن، من موجة الثورات[1].

هذه الفرصة فيما يبدو دفعت تلك الأنظمة إلى المسارعة للاستفادة منها، استباقاً لتطورات جديدة محتملة، وقبل أن تنتهي دول رئيسية في النظام العربي من ترتيب أوضاعها الداخلية بعد الثورات مثل مصر، ولاحقاً سورية. كما سعت في الوقت ذاته إلى إحكام سيطرتها على المفاصل الرئيسية للجامعة العربية التي تمثل النظام العربي الرسمي. ومما يذكر في هذا السياق إعلان رئيس الوزراء ووزير الخارجية القطري حمد بن جاسم، في جلسة علنية حضرها وزراء الخارجية العرب، أن قطر هي من ستتسلم رئاسة مجلس الجامعة في دورته العادية رقم 136 بدلاً من فلسطين. كذلك بدا ملفتاً نجاح الكويت في استصدار قرار بتعيين ثلاثة من دبلوماسييها في مناصب رفيعة بالجامعة العربية كان يشغلها قبل ذلك دبلوماسيون مصريون؛ منها الأمين العام المساعد للشؤون المالية والإدارية السفير عدنان عيسى الخضير، بالرغم من فشلها في مرات سابقة في تعيينه على عهد الأمين العام السابق للجامعة عمرو موسى[2].

إلى هذا التغير الطارئ في الأوزان النسبية للفاعلين داخل النظام الرسمي العربي، يُعزى جزئياً تواري فكرة عقد "مؤتمر دولي للسلام" يستند إلى أسس الشرعية الدولية، ويهدف إلى حلّ وليس إدارة الصراع. وهي الفكرة التي كان الأمين العام للجامعة العربية نبيل العربي قد طرحها إبان توليه وزارة الخارجية المصرية قبل أن ينتقل منها إلى الجامعة[3]. ولم يتم طرحها على جدول أعمال الجامعة العربية منذ توليه أمانتها في أيار/ مايو 2011، على الرغم من استمرار لجنة متابعة مبادرة السلام العربية في عقد لقاءاتها الدورية بشكل منتظم طوال سنة 2011. ويصعب ردّ هذا الجمود إلى مجرد ازدحام أجندة النظام العربي بالبنود الخاصة بتداعيات الثورات والانتفاضات على امتداد العالم العربي*.

والشاهد على ذلك أن الجامعة العربية منحت عبر آلية لجنة المتابعة العربية، تفويضاً شبه مطلق لرئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس، في اتباع الاستراتيجية التي يراها ملائمة. وأعربت عن تأييدها (بالرغم من التحفظ النسبي من قبل بعض الأنظمة) لخطوة التوجه الفلسطيني نحو مجلس الأمن لطلب العضوية الكاملة لدولة فلسطين في أيلول/ سبتمبر 2011. وهي الخطوة التي جادل البعض آنذاك بشأن كونها تحولاً في استراتيجية السلطة إزاء ملف التسوية من عدمه؛ إلى أن تأكد

* ومن جهة أخرى، فمن المهم الإشارة إلى أن فكرة عقد مؤتمرات دولية للسلام، قد تراجع تنفيذها على الأرض منذ عقد مؤتمر مدريد سنة 1991، لصالح مسارات المحادثات الثنائية، التي سعت الولايات المتحدة و"إسرائيل" إلى فرض أجندتها من خلالها، والتهرب من الضغوط والالتزامات الدولية.

بعد ذلك أن السلطة ما تزال متمسكة بخيار المفاوضات، وأن التوجه إلى الأمم المتحدة لم يتعدَّ حدود كونه مساراً تكتيكياً في إطار محاولة تحسين شروط العملية التفاوضية، ولم تكن خطوة جديدة فى إطار استراتيجية فلسطينية جديدة تتأسس على: تحقيق المصالحة، ووقف التنسيق الأمني مع الاحتلال، وإعادة تعريف السلطة الفلسطينية لتصبح إحدى الأدوات النضالية في يد منظمة التحرير، مع تفعيل الشتات الفلسطيني واستلهام الربيع العربي...إلخ.

كذلك لم تبدِ الجامعة العربية موقفاً مختلفاً أو معارضاً لموقف السلطة الفلسطينية، عندما قبلت بمبادرة العاهل الأردني لإجراء "حوارات استكشافية" مع الطرف الإسرائيلي في كانون الثاني/ يناير 2012، لبحث إمكانية استئناف المفاوضات. وحتى عندما فشلت تلك "الحوارات الاستكشافية" أقدم العرب على اتخاذ قرار غير واضح، في اجتماعهم الذي عقدوه بمقر الجامعة العربية على مستوى وزراء الخارجية في 2012/2/12، بالدعوة إلى مؤتمر دولي حول القضية الفلسطينية[4]. حيث أرادوا في الواقع الهروب من الاستحقاقات الأساسية، لأن مثل هذا المؤتمر لم تقوَ روسيا على عقده بعد قمة أنابوليس 2007، ولا القوى الدولية (خصوصاً الولايات المتحدة) يتوفر لديها الحماس لعقده. فضلاً عن أنه إذا انعقد فلن يكون أكثر من عمل سياسي إعلامي لا يفيد بشيء في تحريك مسيرة التسوية؛ ناهيك عن أنه لن يتطور ليصبح اختراقاً عربياً حقيقياً.

أما قرار وزراء الخارجية العرب، في الاجتماع المذكور ذاته، بتوفير شبكة أمان مالي للسلطة بقيمة 100 مليون دولار شهرياً[5] (تحسباً لقيام "إسرائيل" باحتجاز أموال السلطة) فيؤكد المعنى السابق ولا ينفيه، لأنه يعكس في واقع الأمر حرص الأنظمة العربية على استمرار بقاء السلطة في أداء دورها، وخشيتهم من أن يؤدي انهيارها، بالتزامن مع حالة السيولة التي تشهدها المنطقة، إلى فتح الطريق أمام خيارات أخرى غير مرغوبة من قبلهم في تلك المرحلة.

إذن، ظلت الجامعة العربية خلال سنة 2011 متمسكة بثوابت المقاربة العربية لملف التسوية، لجهة ضبطها على مسار المفاوضات الثنائية العقيم. والأرجح أنها ستبقى على هذه المواقف، طالما بقي فريق السلطة متمسكاً بها. وأنها لن تتحرك قدماً باتجاه اتخاذ موقف عربي فعال وموحد في ظلّ الأوضاع الحالية، قبل أن تحدث تطورات على الأرض، باتجاه التصعيد مع "إسرائيل"، أو باتجاه التحول نحو تبني استراتيجية فلسطينية جديدة.

بعبارة أخرى، العرب باختصار ينتظرون القرار الفلسطيني الذي يتعين على الفلسطينيين اتخاذه بشكل جماعي ووطني، وإلى أن يحدث ذلك ستظل الجامعة العربية متمسكة بمنطق "نرضى بما يرضى به الفلسطينيون".

2. الموقف من الانقسام الفلسطيني:

تمخض الربيع العربي عن مناخ سياسي جديد تجري فيه التفاعلات العربية – الفلسطينية، بعد أن تراجع الفرز التقليدي ما بين اعتدال وممانعة، مع تغليب منطق الانفتاح على كافة الأطراف، وهو ما يمكن أن يتطور في خطوة تالية إلى تكوين تحالفات وظيفية بين أطراف عربية وفلسطينية.

وفي هذا السياق يمكن القول أن النتائج المباشرة للثورات العربية سنة 2011، أظهرت حاجة العديد من الأنظمة العربية للمزيد من الانفتاح على حركة حماس، وإن اختلفت الأسباب ما بين قطر عربي وآخر. وهو الأمر الذي انعكس بالضرورة على موقف الجامعة العربية من الحركة الإسلامية، لا سيّما في أعقاب الصعود السياسي الكبير للحركات الإسلامية في عدد من الدول العربية كمصر وتونس والمغرب وليبيا والكويت.

وفي إطار هذا المناخ السياسي الجديد لم يرَ الأمين العام للجامعة العربية نبيل العربي حرجاً في أن يقول إنه يُحمِّل رئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل رسالة إلى الرئيس السوري بشار الأسد حول الأوضاع في سورية، وذلك خلال استقبال العربي لمشعل بمقر الجامعة العربية في 2012/1/7[6]. وهي الوساطة التي استدعت غضب منظمة التحرير الفلسطينية فاحتجت رسمياً لدى الجامعة على هكذا وساطة، واعتبرت أنها ليست من حقّ مشعل، حسبما قال أمين سرّ اللجنة التنفيذية للمنظمة ياسر عبد ربه[7]. هذا الرفض الذي يأتي في إطار الصراع على شرعية التمثيل الخارجي، يعكس الحساسية الشديدة التي باتت تبديها السلطة في رام الله، تجاه تنشيط العديد من الدول العربية علاقاتها مع حماس، وذلك في أعقاب دخول الإسلاميين بقوة إلى الحياة السياسية في عدد من الدول العربية، ومن ثمّ تعزيز نظرائهم في فلسطين. وفي الوقت نفسه، لا توجد مؤشرات على أن العرب بصدد تغيير موقفهم الذي لا يعترف سوى بمنظمة التحرير كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني.

ثانياً: مواقف عدد من الدول الرئيسية وأدوارها:

1. مصر:

أ. حدود التغيير في المقاربة المصرية لملفي التسوية والعلاقة مع "إسرائيل":

لعل أكثر الأسئلة إثارة للجدل منذ إندلاع ثورة 25 يناير، ذلك المتعلق بتأثير تلك الثورة على المقاربة المصرية لملفي التسوية، والعلاقة مع "إسرائيل"، لا سيّما وأن التغيير في السياسات والعلاقات الخارجية لدولة محورية كمصر، لا يحدث عادة وفقاً لنمط خطي بسيط، وإنما يأتي محصلة عملية مركبة وتراكمية، من تفاعل عدد كبير من المتغيرات، مثل حدود قدرة الرأي العام

على التغيير، وطبيعة النظام السياسي، والإرادة السياسية للفاعلين الجدد. بالإضافة إلى اعتبارات الأمر الواقع التي نرى أنها وإن كانت لا تستبعد حدوث تغير استراتيجي، فإنها تحدّ من فرصه في الأمد المنظور على الأقل، لعدد من الأسباب:

أولها: أن خبرة تجارب تأثير الشارع السياسي على السياسات الخارجية، توجب التفرقة بين أمرين: الأول، قدرة مظاهر الاحتجاج المختلفة على وضع وتأكيد الخطوط الأساسية للسياسة الخارجية للدولة. والثاني: قدرتها على دفع صانع القرار على اتخاذ قرار في مجال معين أو تبني سياسة بديلة عن سياسته المتبعة. إذ تشير تجارب عديدة، إلى إمكانية وقوع الأولى مع تعذر الثانية. والمثال الواضح على هذا أحداث السفارة الإسرائيلية بالقاهرة التي لم تسفر، على شدتها وعنفها، عن تغير استراتيجي فيما يخص العلاقات المصرية الإسرائيلية. إلا أنها دفعت الإدارة المصرية إلى إعادة ترتيب أوراق العلاقة التي تربطها بـ"إسرائيل"[8]، وأقنعتها بضرورة الالتفات في هذا التوقيت إلى قوة الرأي العام المصري، الذي احتاج أن يرى نتيجة ملموسة، تمثلت في الاعتذار الرسمي الذي قدمه إيهود باراك، وزير الحرب في حكومة تل أبيب، على مقتل خمسة جنود مصريين على الحدود المصرية برصاص الجنود الإسرائيليين في 2011/8/18[9]، إلا أنه تراجع عن اعتذاره بعد يومين في حديث له مع القناة الإسرائيلية الثانية، معتبراً أنه لم يعتذر لمصر إنما عبر عن أسفه لسقوط ضحايا[10]. وهو الحدث نفسه الذي أقنع الإدارة المصرية تماماً، بخطورة حدوث أي تصعيد محتمل على الجبهة الفلسطينية، في أعقاب عملية إيلات وما تلاها من أحداث، وما يمكن أن يؤدي إليه من ردة فعل شعبية، تخرج عن نطاق السيطرة. الأمر الذي دفع المشير محمد حسين طنطاوي، رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة، الحاكم في مصر، بتوجيه رسالة شديدة اللهجة إلى حكومة نتنياهو جاء فيها: "إن قيام إسرائيل بعملية عسكرية ضدّ قطاع غزة سيدفع بالحكومة المصرية إلى اتخاذ قرار بقطع العلاقات مع تل أبيب، وإلحاق ضرر كبير باتفاقيات السلام بين البلدين"[11].

يمكن إذن أن نستنتج أن الشارع السياسي قد يشكل الدافع الأساسي نحو اهتمام صانع القرار بشكل أكبر بالملف الفلسطيني، أو اتخاذ قرارات تكتيكية مثل إعادة النظر في ترتيبات معبر رفح، ولكنه يمثل عاملاً مساعداً وغير جوهري في اتخاذ قرارات استراتيجية مثل قطع العلاقات المصرية الإسرائيلية أو حتى تخفيضها، وأيضاً التحول نحو التحالف أو الشراكة مع حركة حماس.

ثانيها: أن الظروف التي مكنت الإسلاميين من الصعود السياسي في مصر، هي نفسها التي تضع من جانب آخر قيوداً على السياسات الخارجية، لن يكون تجاوزها سهلاً، في الأمد المنظور على الأقل، وأهمها:

1. أنه لم تتضح بعد طبيعة التفاعلات بين القوى السياسية الرئيسية التي تشترك في معادلة الحكم الجديدة في مصر. فبالرغم من أن المجلس الأعلى للقوات المسلحة كان قد تعهد بتسليم السلطة

فور الانتهاء من الانتخابات التشريعية والرئاسية، إلا أن ثمة ما يؤكد استمرارية دور المجلس على صعيد الملفات السيادية، لفترة قادمة على الأقل. ما يعني أن تأثير الفاعلين الجدد على هكذا ملفات من عدمه، يتطلب تحديد الأوزان النسبية للقوى الفاعلة داخل معادلة الحكم الجديدة، وهو ما لا يمكن الجزم برأي فيه حتى الآن.

2. أن الحركات الإسلامية، التي استمدت جزءاً كبيراً من شعبيتها قبل الثورات، بمواقفها من الصراع العربي الإسرائيلي، وبرفضها لشروط التسوية المجحفة بالحقوق العربية والفلسطينية، ستحتاج اليوم إلى إعادة النظر في أولوياتها، وخطاباتها التعبوية، وربما التخلي عملياً عن البرنامج الإسلامي العابر للحدود. لأن مصادر الشرعية التي كانت تستمد بالأمس من المواجهة مع "إسرائيل"، تحولت اليوم لتتركز في مصدرين هما: "الإنجاز" بالمعنى الإيجابي، أي السيطرة على الانفلات الأمني، والنهوض بالوضع الاقتصادي للبلاد، وتكريس مكتسبات الثورة على صعيد حقوق الإنسان، واستكمال مسار التحول الديموقراطي. وهذا ما دفع هذه الحركات لتقديم خطاب أكثر اعتدالاً، لا يستعدي القوى الدولية التي ما تزال تملك أوراقاً للقوة، أهمها ورقة الدعم الاقتصادي اللازم لبناء اقتصاد ما بعد الثورة. والشاهد أن جماعة الإخوان التي كانت قد صرحت على لسان نائب المرشد العام، رشاد البيومي، قبل تنحي مبارك بنحو سبعة أيام "أن حكومة ائتلافية مؤقتة، تشكل منها ومن أحزاب المعارضة المصرية، ينبغي أن تضطلع إلى إلغاء معاهدة السلام مع إسرائيل، بعد إرغام الرئيس حسني مبارك على التنحي"[12]. عادت، بعد أسبوع واحد فقط من تنحي مبارك، لتؤكد على لسان المتحدث باسمها والرئيس الحالي للجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشعب المصري عصام العريان أن أي قرار بشأن معاهدة السلام مع "إسرائيل" يرجع إلى الشعب المصري، وإنها (أي الجماعة) لن تفرض وجهة نظرها عليه[13].

وفي السياق ذاته أعلنت الجماعة رسمياً (والتيار السلفي أيضاً) عدم المشاركة في جُمعة طرد السفير الإسرائيلي، في أعقاب حادث الاعتداء على الجنود المصريين على الحدود فى شهر آب/ أغسطس 2011. كما رفضت رسمياً تفعيل أفكار مثل الزحف على غزة، وأكدت أن أية مبادرات شعبية لدعم القضية الفلسطينية لا بدّ أن تكون من خلال التعاون مع السلطات المصرية دون الإخلال بالأمن السياسي المصري[14]. وكذلك أعلن حزب البناء والتنمية، الذراع السياسي للجماعة الإسلامية في مصر، على لسان عضو لجنته التأسيسية طارق الزمر، أن الجماعة ملتزمة بالاتفاقات مع "إسرائيل"[15].

هذه التصريحات وتلك المواقف لا تُعدُّ دليلاً على بداية تحولات استراتيجية يمكن أن تحدث في مواقف التيارات الإسلامية في مصر، تجاه "إسرائيل" والقضية الفلسطينية، بقدر ما تعكس

حاجة تلك التيارات إلى المزيد من الوقت لترتيب أوراقها، وإعادة تعريف أولوياتها. كما تعكس وطأة الظرف الزمني والموضوعي، على النحو الذي اضطرها إلى التفريق بين مساحات المعلن والمخبوء في مواقفها.

وتجدر الإشارة إلى أن السياق العام لمواقف الإسلاميين المبدئية من قضية فلسطين، استمر بالتعبير عن نفسه، وإن بدرجات أقل بروزاً. فقد تحدث محمد بديع المرشد العام للإخوان المسلمين عن أن "إسرائيل لن تهنأ بالنوم بعد اليوم، ولن تعرف طريق الأمن والاستقرار ما دامت تستهين بحقوق الفلسطينيين". وقال "إن الثورات العربية التي أطاحت بالأنظمة القمعية الفاسدة تمثل مقدمة لإنهاء الظلم والعلو الصهيوني وتحرير المقدسات، ووضع حدّ للاستكبار الصهيوني"[16]. وذكر بديع أن جماعة الإخوان تعدّ قضية فلسطين قضيتها الأولى، وأن النظام المصري السابق ظلم القضية الفلسطينية وتخلى عنها لصالح المشروع الصهيوني – الأمريكي، وهو ما كان أحد أسباب قيام الثورة المصرية، التي غيرت الأوضاع لصالح نصرة الشعب الفلسطيني[17]. كما أكد محمد مرسي رئيس حزب الحرية والعدالة الذراع السياسية لجماعة الإخوان أن قضية فلسطين كانت إحدى المحركات الأساسية لثورة الشعب المصري[18]. أما الناطق الرسمي باسم جماعة الإخوان محمود غزلان فأكد على رفض الإخوان "القاطع للوجود الصهيوني على أرض فلسطين" وأنهم يطالبون "بتحرير فلسطين من النهر إلى البحر"[19].

3. أن ثورة 25 يناير في مصر، أطاحت بمؤسسة الرئاسة فقط، في الوقت الذي تستمر فيه أجهزة الدولة وهيكلها البيروقراطي الضخم في العمل، بالأسلوب القديم نفسه تقريباً، مع بعض التغييرات الطفيفة التي طالت شخصيات قيادية. وهكذا فإن العناصر الإسلامية، لن تدخل لتملأ فراغاً، وإنما ستعمد إلى الاندماج في مؤسسات عريقة في بيروقراطيتها، وتعمل بطبيعتها في مقاومة التغيير. والمتوقع أن تواجه رغبة الإسلاميين القوية في التغيير، بمقاومة بيروقراطية أشد قوة؛ بل وربما تنجح تلك المؤسسات في استيعاب تلك العناصر الجديدة وإعادة تنشئتها سياسياً.

ولكن في المقابل، فإن استبعاد احتمالات تغير استراتيجي على الموقف المصري من "السلام" مع "إسرائيل"، لا يعني بالضرورة إعادة إنتاج للسياسات القديمة حيال ملف التسوية على المسار الفلسطيني. ناهيك عن انتهاء الدور الذي كان يضطلع به مبارك تماماً، من توظيف للقضية الفلسطينية لصالح مشروع التوريث، أو الضغط بالوكالة على قيادات السلطة ومنظمة التحرير للدخول في مفاوضات لا يتوفر لها الحدّ الأدنى للشروط اللازمة لنجاحها. فمعضلة المرحلة الراهنة ليست متعلقة فقط بغياب خيارات الفاعلين المصريين، ولكنها ترتبط أيضاً بتأخر الفرقاء الفلسطينيين فى اجتراح الاستراتيجية البديلة، لفشل مسار التسوية. ولحظة نجاح الفلسطينيون في ذلك سيجدون الدعم والتأييد السياسي اللازم، دون شكّ.

ب. العلاقات المصرية الفلسطينية:

العلاقات مع حركة حماس:

في ظلّ معطيات ما بعد نجاح الثورة المصرية في إسقاط مبارك، لم يعد ممكناً أن تستمر الإدارة المصرية الجديدة في سياساتها القديمة، خاصة تلك التي كانت دوماً محل سخط شعبي كبير. ومنها في هذا السياق، المقاربة المصرية لملفات العلاقات مع حماس في قطاع غزة، وترتيبات معبر رفح الحدودي. فقد منح تخوف النظام المصري السابق من وجود قوة سياسية تحمل انتماء سياسياً إسلامياً، على حدودها، وزناً نسبياً أعلى للمحددات الأمنية للعلاقة مع حماس[20]، على نحو عرَّض مصر لأزمات، كادت تفجر الوضع الأمني نفسه في سيناء، مثلما حدث إبان أزمة تفجير معبر رفح في كانون الثاني/ يناير 2008. كما أضرت كثيراً بسمعة النظام، من جراء سوء إدارته لملفات قوافل الإغاثة الإنسانية لقطاع غزة، وأزمة الجدار الفولاذي العازل في كانون الثاني/ يناير 2010.

وقد نحتت القاهرة الجديدة سياسة مثيرة، في مقاربة هذا الملف، فقد احتاجت في أعقاب نجاح الثورة في الإطاحة بمبارك، إلى القيام بعمل يُظهر أن مصر ما بعد الثورة بدأت تستعيد دورها ونفوذها الإقليمي، وأنها أصبحت أكثر تعبيراً عن الإرادة الشعبية التي طالما أعلنت غضبتها على سياسات الإدارة المصرية فيما يخص قطاع غزة، فجاءت أولاً تصريحات وزير الخارجية المصري السابق والأمين العام للجامعة العربية الحالي، نبيل العربي، والتي قال فيها إن الموقف المصري في حرب غزة كان مشيناً ويرقى إلى مستوى جرائم الحرب[21]، ثم الإعلان رسمياً عن مسؤولية مصر الأخلاقية عن إنهاء الحصار على قطاع غزة[22]. واحتاجت القاهرة إلى التنسيق مع فتح وحماس، حتى لا يكون فتح معبر رفح مدعاة لاتهامها بتعزيز الانقسام، ومن ثم جاء الإعلان عن ترتيبات أمنية جديدة لإدارة المعبر، تالياً لتوقيع اتفاق المصالحة الفلسطينية في أوائل أيار/ مايو 2011.

واحتاجت القاهرة إلى إظهار القطيعة مع سياسات النظام السابق، فجاء القرار سيادياً متجاوزاً للآلية القديمة لفتح المعبر، والتي كانت تشترط التواجد الأوروبي، ومن دون التنسيق مع أطراف إسرائيلية أو أمريكية أو أوروبية. ولكن الإدارة المصرية، التي ما زالت تعمل بطاقمها القديم نفسه، لا يمكنها أن تقفز دفعة واحدة نحو تحويل المعبر من معبر لمرور الأفراد إلى معبر تجاري، لأن مثل هذا التحول يخرج عن مسار التغير التكتيكي المطلوب في هذا التوقيت، إلى مسار التغيير الاستراتيجي، الذي سيؤدي، إن حدث، إلى فتح باب من الأزمات الدولية مع واشنطن و"إسرائيل"، وربما مع السلطة الفلسطينية في رام الله نفسها.

ما سبق يظهر التحول الإيجابي في العلاقات بين مصر وحماس، وإن جاء في إطار تكتيكي. وهو انعكاس لتحول آخر في الداخل المصري، بمنح الحركات الإسلامية وأهمها جماعة الإخوان المسلمين شرعية العمل السياسي. هذا التحول الذي صبّ لصالح حركة حماس، ووفر لها قدراً من الشرعية

العربية، التي افتقدتها منذ نجاحها في انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني في كانون الثاني/ يناير 2006. وهو التحول الذي شجع، في المقابل، حماس على الثقة في الإدارة المصرية الجديدة، والتوقيع على ورقة المصالحة المصرية. وهي الخطوة التي جاءت استجابة لدواع أكثرها مرتبط بالظرف الإقليمي الراهن.

العلاقات مع حركة فتح والسلطة الفلسطينية:

منذ ثورة 25 يناير أخذت العلاقات بين مصر والسلطة الفلسطينية في الضفة الغربية في اجتياز مرحلة جديدة أهم ملامحها:

1. أن انهيار نظام مبارك، أفقد السلطة حليفها العربي الأقوى، والذي كان يمثل أحد أهم مصادر الدعم العربي والغطاء الشرعي لخوض تجربة المفاوضات مرة ومرات. وأن النظام المصري، أياً كانت تركيبته، سيكون أقل استعداداً لتقديم هذا الإسناد السياسي.

2. أن النظام المصري سيكون أكثر انفتاحاً على منافِسَتها حماس في قطاع غزة. ولكن دون أن يصل إلى مستوى الاعتراف بشرعية حكومة إسماعيل هنية في القطاع. وفي هذا الإطار يمكن تفسير تراجع رئيس وزراء حكومة الإنقاذ الوطني، كمال الجنزوري، في اللحظات الأخيرة (إن صحّ) عن لقاء رئيس حكومة غزة المقالة، إسماعيل هنية، في أثناء زيارة الأخير للقاهرة في 2012/1/9، بعد التحفظ الشديد الذي أبدته مصادر في السلطة الفلسطينية، على إعلان رئاسة الوزراء المصرية، عزم رئيس الحكومة على استقبال هنية[23]، وذلك بحسب معلومات نقلها الصحفي إبراهيم الدراوي. إلا أن الجنزوري نفى، في اتصال مع جريدة الشرق الأوسط، جملة وتفصيلاً رفضه هو ووزير خارجيته مقابلة هنية في أثناء زيارته لمصر، قائلاً: "لم أرفض مقابلته، لكن تزامن وجود رئيس الحكومة الفلسطينية المقالة إسماعيل هنية في القاهرة مع وجودي خارجها"؛ مؤكداً أنه "تمّ استقباله رسمياً في مصر... جميع الجهات الرسمية بالقاهرة استقبلته، وفي مقدمتهم الدكتور أحمد الطيب شيخ الأزهر". وفي سؤال حول إمكانية استقبال هنية في زيارات أخرى لمصر، قال إنه "لو زار القاهرة خلال الفترة المقبلة لا يوجد مانع من لقائه"[24].

وبشكل عام فإن الدور القادم للإخوان المسلمين وباقي القوى الإسلامية في صناعة القرار في مصر سيصب إيجاباً لمصلحة الانفتاح على حماس، وإن بشكل تدريجي.

3. أن شكل العلاقات المصرية الفلسطينية الجديدة، على الأرجح، سيكون أبعد عن منطق التحالف المطلق أو العداء المطلق، وأقرب منه إلى المقاربة شبه المتوازنة بين فتح وحماس. فحتى مع افتراض دور أكبر للإسلاميين في ملفات العلاقات الخارجية، وهو أمر لم يتأكد بعدُ، من المستبعد أن تتبع السياسة الخارجية المصرية الصورة المعكوسة لشكل العلاقات على عهد مبارك أي تأييد مطلق لحماس وخصومة لفتح.

2. الأردن:

أ. الموقف من ملف التسوية:

إنَّ خصوصية الحالة الأردنية – الفلسطينية المستمدة من اعتبارات الجغرافيا والديموغرافيا، لا تجعل من الشأن الفلسطيني شأناً خارجياً، بل هو مشتبك بقوة وتلافيف سياسات الداخل الأردني؛ بحيث يمكن القول إن جزءاً أساسياً من أية مقاربة أردنية لتداعيات أحداث الاضطرابات الداخلية المطالبة بالإصلاح، يرتبط بالمقاربة الأردنية للموضوع الفلسطيني بشكل عام، ومسار التسوية بشكل خاص.

والإشكالية اليوم أن الوحدة الأردنية – الفلسطينية في السياق الأردني باتت تواجه ريحاً عاتية تهب عليها من الداخل والخارج. فأحداث الاحتجاجات التي شهدتها الأردن على مدار سنة 2011 فاقمت من مشكلات النظام الأردني، الذي يكابد بدوره جراء استمرار الجمود على مسار التسوية، وازدياد مخاطر الانزلاق نحو الحلّ الأردني بالصيغة الإسرائيلية. وهو التهديد الذي يفترض معه أن يندفع النظام الأردني نحو مواكبة الجدل الفلسطيني المحتدم حول استراتيجية المرحلة المقبلة، مرحلة ما بعد سقوط خيار المفاوضات الذي يدخل عقده الثالث من دون جدوى أو نتيجة، وأن يدفع باتجاه تبني استراتيجية أردنية – فلسطينية جديدة مشتركة. بيد أن هذا لم يحدث، بل وربما حدث عكسه من خلال اضطلاع الأردن بأدوار على صعيد إطالة أمد "خيار المفاوضات"، ومده ببعض الحياة التي يحتاجها وهو يلفظ أنفاسه الأخيرة. ولعل الحكومة الأردنية لم تلحظ أن استراتيجية "الوقت المستقطع" تعمل هنا لصالح "المؤامرة"، ولا تخدم هدف دحرها. وأن كل تأخير في اعتماد استراتيجية بديلة لإسقاط مؤامرة "التوطين" قد يكون معناه تمهيد الطريق أكثر فأكثر لـ"توطين المؤامرة" بصرف النظر عن شكلها ومسمياتها[25].

يشهد على تلك الأدوار المذكورة مبادرة العاهل الأردني الملك عبد الله بن الحسين بدعوة الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي في كانون الثاني/ يناير 2012 للدخول فيما سمي بـ"حوارات استكشافية" لبحث إمكانية استئناف المفاوضات في عمّان. وهي المبادرة التي التقت مع إرادة الضلعين الآخرين في مثلث العلاقة (منظمة التحرير الفلسطينية و"إسرائيل") من ضرورة التفاعل الإيجابي مع هذه الخطوة في مثل هذا التوقيت لأسباب تكتيكية، بصرف النظر عن قدرة كل طرف أو جاهزيته لتلبية استحقاقات نجاحها.

وبغض النظر عن الأسباب التي دفعت قيادة منظمة التحرير للموافقة على حضور تلك "اللقاءات"، فإن قيام الأردن برعايتها يوضح في حقيقة الأمر أن الحكومة الأردنية تحاول ملأ الفراغ الذي خلفه سقوط نظام مبارك في مصر. ويعكس في الوقت ذاته الرغبة الأردنية في تأدية دور ما، خشية الابتعاد المصري مستقبلاً عن مسار التسوية، نتيجة نتائج الانتخابات البرلمانية

التي أعطت الإخوان المسلمين الموقع الأول في البرلمان وربما تشكيلهم للحكومة المصرية المقبلة، وانعكاس ذلك على كيفية التعامل مع المؤسسة الفلسطينية، ما يزيد الأمر تعقيداً بالنسبة للحكومة الأردنية، بعد التعقيدات التي صنعها اليمين الإسرائيلي، بتطرفه وإمعانه في رفض استحقاقات التسوية، ومواصلة الاستيطان وتهويد القدس والغور وتمزيق جغرافية الضفة الفلسطينية.

وفوق ذلك كله فإن قيام الأردن بهذه المبادرة يؤكد أن القيادة الأردنية ما تزال تنطلق في سياستها من قناعات أو انحيازات لحزمة من الخيارات:

أولها: أن مسار التسوية لم يسقط بالكلية وأنه بالإمكان الاستمرار في التمسك به خياراً استراتيجياً، بغضّ النظر عن كونه وحيداً أم لا.

ثانيها: أن الوضع في الأردن وداخل الإقليم ما زال دون مستوى الإقدام على مخاطرة استراتيجية تهدد "السلام الأردني – الإسرائيلي"، وسيكون لها تداعياتها على علاقة عمّان بواشنطن تحديداً. وهنا تتبدى حقيقة أن النُظُم التقليدية تفضل دوماً نمط التغيرات التكتيكية المحسوبة، التي يسهل التراجع عنها بأقل الخسائر إذا ثبت فيما بعد أنها تشكل تهديداً للنظام أو مصالحه، على التحولات الاستراتيجية التي تحمل نسبة أعلى من المخاطرة، بالرغم من أنها قد تقدم حلاً جذرياً للمشكلات المتعثرة. وفي هذا الإطار يتحسب الحكم في الأردن بشدة لخيارات، مثل حلّ السلطة أو اندلاع انتفاضة ثالثة محتملة في الضفة الغربية، لما ستحدثه من أثر انتشار هائل في الداخل الأردني الذي يشكل فيه الفلسطينيون نسبة كبيرة. بالإضافة إلى أنها، أي الانتفاضة، ستضعف من قدرة النظام على مجابهة الضغوط التي تمارسها قوى معارضة أردنية لتعليق معاهدة السلام مع "إسرائيل". وهي الضغوط التي تزايدت بشدة مع تجدد الاحتجاجات الشعبية في الأردن سنة 2011؛ إذ التقت مطالب الشارع الأردني بمطالب المعارضة التقليدية مثل جبهة العمل الإسلامية واليسار الأردني في هذا الشأن[26].

ثالثها: أن السلطة الفلسطينية لن تتحول نحو خيارات أو بدائل أخرى خلافاً لمسار المفاوضات الثنائية، ما لم يحدث انفجار للأوضاع من الداخل. وبالتالي فثمة ضرورة أردنية ملحة للتنسيق بشكل أكبر مع السلطة الفلسطينية، لضمان عدم قطع الطريق على المفاوضات، حتى ولو كانت متوقفة بقرار إسرائيلي، فالمغزى هنا أن يبقي الأردن هذا الملف مفتوحاً لأكبر وقت ممكن، تحسباً من سيناريوهات أخرى قد تمثل تهديداً أكبر لاستقرار النظام.

ومما يذكر في هذا السياق، تلك الزيارة المهمة والمفاجئة التي قام بها العاهل الأردني الملك عبد الله الثاني لرام الله في 2011/11/21[27]، وهي الزيارة الرابعة له لمناطق السلطة منذ نشأتها سنة 1994، والثانية لمدينة رام الله، والأولى له في عهد أبو مازن. حيث استهدفت تدعيم موقف السلطة السياسي عقب خسارة أول جولة من جولات طلب الاعتراف بفلسطين دولة كاملة العضوية في الأمم المتحدة

والمنظمات الدولية المنبثقة عنها. فضلاً عن أنها كانت بمثابة رسالة تطمين قوية لمحمود عباس والسلطة والمنظمة، مفادها أن تحسين العلاقة مع حماس، لن يكون بحال من الأحوال، على حساب العلاقة مع "الشرعية الفلسطينية"، وأن الأردن ما زال على موقفه الذي لا يعترف إلا بالمنظمة (واستتباعاً السلطة في رام الله) كممثل شرعي للشعب الفلسطيني.

رابعها: الرهان على أن براجماتية قيادة حركة حماس سوف تدفعها إلى عدم التورط في انتقاد الدبلوماسية الأردنية جراء اضطلاعها بهذا الدور، لا سيّما في هذا التوقيت الذي تستعيد فيه حماس تواجدها الرسمي في عمّان. فضلاً عن مسحة "الاعتدال" التي تبديها حماس، في إطار سعيها لإعادة التموضع تجاوباً مع المعطيات الجديدة التي أفرزها الربيع العربي.

الملفت في الأمر، أن هذه السياسة الأردنية التي تعكس الحرص على عدم قطع الطريق أمام المفاوضات، قد ولدت ردّ فعل إسرائيلي يعكس تفهم حكومة تل أبيب للظرف الدقيق الذي يمر به الأردن في ظلّ الأوضاع الجديدة التي تعيشها المنطقة. فبالرغم من حقيقة عدم تغيُّر مواقف حكومة نتنياهو من عملية التسوية على المسار الفلسطيني تحديداً، فإنها تدرك خطورة الوضع الحالي على النظام الأردني، الذي بات معرضاً لمخاطر تصاعد الاحتجاجات بين صفوف الشعب الأردني وتزايد عدد المنخرطين فيها. وهي المخاطر التي تزداد بقوة مع استمرار الانتهاكات الإسرائيلية للمقدسات الإسلامية في القدس، تلك التي ما تزال تتبع إدارياً وزارة الأوقاف وشؤون المقدسات الإسلامية الأردنية.

وبالنظر إلى أنه لا توجد مصلحة إسرائيلية في تأزيم الأوضاع، مع وعلى، النظام الأردني، خاصة على ضوء العزلة الإقليمية التي باتت تعايشها "إسرائيل"، في أعقاب الثورات، وبعد اضطراب العلاقة بسبب أسطول الحرية بينها وبين تركيا. فقد جاء قرار نتنياهو الذي اتخذه في الدقائق الأخيرة بتأجيل هدم ممر باب المغاربة في البلدة القديمة بالقدس، بعد تحذيرات مصرية وأردنية من عدم استقرار محتمل في العالم العربي بأكمله.

كذلك زيارة الرئيس الإسرائيلي شمعون بيريز، غير المخطط لها إلى عمّان في 28 تشرين الثاني/ نوفمبر، إذ التقى بيريز قبيل مغادرته إلى عمّان بنيامين نتنياهو، وتحدثا عن "أهمية تقوية الروابط الاستراتيجية الجيدة بين إسرائيل والأردن"[28]. وكذا التصريح الذي أصدره أحد "الصقور" الإسرائيليين، وزير الخارجية أفيجدور ليبرمان، والذي أكد فيه أن الاستقرار في الأردن يصب في مصلحة "إسرائيل"، منتقداً من يقول أن الأردن هي فلسطين، معتبراً أن هذا سيساعد في إنشاء دولة فلسطينية متصلة وهو الأمر الذي لا يريد حصوله[29]. وهو التصريح الذي لا يمكن أخذه بوصفه تحولاً في رؤية اليمين الإسرائيلي، إذ إن هكذا تصريح لا بدّ وأن يخرج من الكنيست الإسرائيلي، لا من وزير خارجية معروف بتصريحاته عديمة المعنى، حسب قول أحد المحللين

الإسرائيليين[30]. مع ذلك فإنه يكشف عن حاجة إسرائيلية لتهدئة الوضع في الأردن، بإسكات نغمة "الأردن هي فلسطين" التي كانت دوماً وصفة عدم الاستقرار هناك. ورغبتها في تلطيف التوتر في العلاقات بينها وبين الأردن.

ب. العلاقات الأردنية الفلسطينية:

مدخل: إشكاليات التغيير في الأردن ومقاربة الموضوع الفلسطيني:

يثير الموضوع الفلسطيني في سياق الحراك الداعي إلى التغيير والإصلاح في الأردن، الجدل على عدد من المستويات:

1. مستوى ازدواجية الرؤية لأولويات الإصلاح بين من يعطون أولوية لإصلاح سياسي مستحق يقوم على قاعدة حقوق متساوية لكل المواطنين، ويتمركزون في مناطق أغلبية سكانية فلسطينية، مثل عمّان وإربد والزرقاء؛ وبين من يعطون أولوية لقضايا الإصلاح الاقتصادي وتحقيق العدل الاقتصادي، ويتمركزون في المناطق الجنوبية مثل الكرك ومعان والطفيلة، وينتمي أغلبهم إلى أصول شرق أردنية[31].

2. مستوى ازدواجية المقاربة التي يحتاجها النظام الأردني للتعاطي مع تحدي تصاعد المعارضة على مسارين متوازيين: مسار سياسي ومسار اقتصادي؛ الأمر الذي وضع النظام الأردني في مأزق كبير. إذ إن دخول الشرق أردنيين على خط المعارضة، يجعل من الإصلاح الاقتصادي استحقاقاً أردنياً أساسياً. وهو أحد أهم الأسباب التي دفعت الأردن نحو التقارب مع دول مجلس التعاون الخليجي؛ هذا التقارب قد يوفر دعماً مادياً لتمويل الاقتصاد الأردني المتعثر، ولكنه قد يُقيّد حرية الملك عبد الله وقدرته على المناورة [32]، وربما حتى حريته في إجراء إصلاحات سياسية يحتاجها في توقيت، أصبح فيه من الصعب تجاهل مطالب ذوي الأصول الفلسطينية، وأصحاب النفوذ الاقتصادي الكبير في الأردن، من تمثيل سياسي مناسب وواضح لهم داخل النظام السياسي الأردني.

3. مستوى المنازعة ما بين هاجسي المواطنة والهوية وما يعنيه ذلك من تحقيق إصلاح سياسي يوفر للأردنيين من أصول فلسطينية حقوقهم الكاملة في عملية صناعة القرار وفي مؤسسات الدولة؛ دون أن يعني ذلك إطلاقاً تنفيذاً لمشروع "الوطن البديل"، أو تنازلاً عن حقّ العودة، أو تذويباً للقضية الفلسطينية وهي معادلة يصعب تنفيذها في ظلّ الكثير من هواجس الشرق أردنيين وفي ظلّ التداخلات الإسرائيلية والغربية بشأن تصفية قضية اللاجئين.

هذه الهواجس المرتبطة بواقع الثنائية الديموغرافية داخل المجتمع الأردني، كانت أحد أهم أسباب فشل المعارضة في التوحد على أجندة إصلاحية واحدة. وفي قدرة بعض الأجهزة المحسوبة على نظام الحكم في إثارة المخاوف والنعرات في وجه العملية الإصلاحية.

وفي هذا السياق، تأتي محاولات إذكاء هكذا مخاوف، من جانب عناصر من النظام، مثل ما جاء في الحملة الإعلامية على تنظيم الإخوان ومحاولات التعبئة ضدّهم في أوساط العشائر والثقل القبلي بدعوى "أنهم تنظيم فلسطيني في الواقع والجوهر داخل الساحة الأردنية"[33]. هذه الحملة وغيرها تستهدف الحيلولة دون ظهور ائتلاف وطني حقيقي للدفع بمطالب التغيير في الأردن.

وفي السياق ذاته، فقد استغلت أطراف أردنية ما توافقت عليه الفصائل الفلسطينية المشاركة في اجتماع لجنة تفعيل منظمة التحرير الفلسطينية الذي عُقد في عمّان في 2012/1/15 بشأن استثناء الفلسطينيين المقيمين في الأردن من انتخابات المجلس الوطني المقبلة، فراحت تضرب على الوتر ذاته بقوة، بالرغم من أن القرار المذكور جاء بالتوافق مع الجانب الأردني، وقد استهدف في المقام الأول تجنيب الساحة الأردنية في هذه الآونة مغبة الجدل حول من هو الفلسطيني، ومن هو الأردني.

مدخل العلاقات بين مثلث (عمّان – فتح – حماس):

أحد أبرز التطورات المحمولة على الربيع العربي يتمثل في مغادرة السياسة الأردنية مربع الانحياز التام لفريق من الفلسطينيين، وتطبيع العلاقة مع حركة حماس، من دون أن يعني ذلك أن عمّان بصدد تغيير تحالفاتها، أو على حدّ قول البعض "نقل بندقيتها من كتف إلى كتف". بل المقاربة المتوازنة هي موقف الدولة كما عبر عن ذلك أكثر من مسؤول أردني، وفي أكثر من مناسبة. أي أن النظام الأردني بات أكثر قناعة، في ظلّ الأوضاع الجديدة، بضرورة فكّ الارتباط بين الرغبة في الإبقاء على علاقة قوية مع السلطة الفلسطينية، وبين مقاربته للعلاقة مع حماس.

بعبارة أخرى، لقد احتاج الأردن وهو يقارب الاحتجاجات الداخلية المتصاعدة، والمناخ السياسي العربي الجديد، إلى إعادة ترتيب أوراقه الفلسطينية، من خلال التحرك بشكل متزامن في مسارين أولهما: تصحيح العلاقة مع حركة حماس، مع محاولة ضبطها بما يتوافق والشروط السياسية الأردنية. وثانيهما: تثبيت العلاقات مع السلطة الفلسطينية في رام الله وزيادة مستوى التنسيق معها.

فعلى صعيد المسار الأول، جاءت تصريحات رئيس الوزراء عون الخصاونة التي قال فيها أن إبعاد قادة حماس كان "خطأ دستورياً وسياسياً" وأنه يجب أن تكون علاقة الأردن متوازنة وطبيعية مع كافة الأطراف الفلسطينية سواء كانت السلطة الفلسطينية أو حماس[34]، لتعكس حقيقة أن الدولة الأردنية، لا رئيس الوزراء وحده، وصلت إلى استنتاج أساسي مفاده أن الأردن لا يستطيع أن يلعب دوراً مؤثراً في "شرق أوسط متغير"، يكاد يدين لحكم الإخوان المسلمين ونفوذهم المتزايد، من دون أن يكون على علاقة وطيدة معهم في مختلف دول "الربيع العربي"؛ ومن باب أولى، لم يعد بوسع الأردن، في ظلّ المعطيات الجديدة، أن يحتفظ بدور محوري في القضية

الفلسطينية وهو يستعدي طرفاً رئيساً بوزن حماس بكل حضورها المؤثر في المعادلة الفلسطينية، وتأثير حضورها بين أوساط الفلسطينيين في الأردن، فضلاً عن انفتاح قوس اتصالاتها وعلاقاتها الإقليمية والدولية[35].

مع ذلك، فإن تلك التقديرات الأردنية لم تحل دون وجود "وقت مستقطع" لسجالات بين الطرفين، حاول خلالها كل طرف تأمين أكثر الأوضاع ملاءمة لمتطلباته من هذه العلاقة. فالأردن اشترط أولاً: الالتزام بعدم الخلط التنظيمي بين حركة حماس كتنظيم فلسطيني، وبين الجناح الأردني لجماعة الإخوان المسلمين. وقد توافق ذلك عملياً مع قرار مجلس شورى الإخوان المسلمين في الأردن أوائل كانون الثاني/ يناير 2012 بفكّ الارتباط حركياً ومالياً مع المكاتب التابعة لهم في دول الخليج، وضمّها لتنظيم الإخوان المسلمين الفلسطينيين. غير أن ذلك في الحقيقة لم يكن استجابة لاشتراطات رسمية أردنية؛ وإنما كان بشكل أساسي استجابة لرغبة الإخوان المسلمين الفلسطينيين (حماس) بإعادة ترتيب أوراقهم في الخارج، بما يتناسب مع تطور بُناهم التنظيمية، وتطورات القضية الفلسطينية، والتطورات التي تشهدها المنطقة؛ وكان قد سبق قرار مجلس شورى الإخوان في الأردن، قرار من مكتب الإرشاد في 2011/11/23 بضمّ المكاتب المشار إليها إلى الإخوان الفلسطينيين.

واشترط ثانياً: عدم ممارسة الحركة لأي دور سياسي داخل الأردن. وهو الشرط الذي أعلنت حماس رفضه تماماً، على لسان نائب رئيس مكتبها السياسي موسى أبو مرزوق الذي أكد أنه من حقّ الحركة أن يكون لها تواجد في كافة العواصم العربية لا سيّما الأردن، لأن أغلب قيادات الحركة يحملون الجنسية الأردنية. وأضاف أن أحداً لا يستطيع أن يمنع قادة حماس من ممارسة العمل السياسي لأنه يهدف إلى حماية حقوق الشعب الفلسطيني متمنياً أن "تعيد الأردن النظر في قرارها"[36].

لكن فى نهاية الأمر بدأ بالفعل مسار إستعادة العلاقات بين الطرفين، منذ تشرين الثاني/ نوفمبر 2011 تقريباً، عبر السماح أولاً لعائلات قيادات من حماس قادمة من سورية، بدخول الأردن. ثم إتمام زيارة خالد مشعل لعمّان في 29 كانون الثاني/ يناير 2012، ولقائه بعاهل الأردن في حضور ولي العهد القطري، بعد طول ترقب وتأجيل، ما يعني عملياً انتهاء القطيعة بين الأردن والقيادة السياسية لحركة حماس، والتي استمرت نحو 13 عاماً. صحيح أن هذه الزيارة لم تحدث اختراقاً فورياً، إلا أنها فتحت أفقاً لتطور لاحق في المستقبل.

أما على صعيد المسار الثاني، فيبدو أن التوجه الأردني لتطبيع العلاقة مع حماس، جاء مصحوباً بحرص أردني على إظهار تقديم الدعم لحركة فتح والسلطة الفلسطينية وفريق منظمة التحرير.

والشاهد على ذلك مشاركة رئيس الوزراء عون الخصاونة فى مهرجان إحياء الذكرى الـ 47 لانطلاقة حركة فتح، الذي أقيم بجامعة عمّان الأهلية فى 2012/1/5. حيث إنها المرة الأولى التي يتولى فيها رئيس وزراء على رأس عمله، رعاية هذه المناسبة، بحضور ثلاثة من أعضاء اللجنة المركزية لحركة فتح (عثمان أبو غربية وجمال المحيسن وجبريل الرجوب) ومشاركة شخصيات أردنية رفيعة يتقدمهم رئيس مجلس الأعيان طاهر المصري، ونواب وممثلين وقادة أحزاب سياسية ومؤسسات مجتمع مدني[37].

وفي السياق ذاته، لم يكن بلا مغزى إستضافة الأردن لاجتماع فلسطيني غير مسبوق، لممثلي 13 فصيلاً فلسطينياً في 2012/1/15، لمناقشة مسودة نظام لانتخاب أعضاء المجلس الوطني، حيث حضره لأول مرة ليس فقط فصائل الائتلاف السياسي الذي يقود منظمة التحرير، بل تلك الفصائل المنوي انخراطها في مؤسسات المنظمة (حركتي حماس والجهاد الإسلامي) أو تلك المنوي عودتها إلى المنظمة (القيادة العامة، والصاعقة)[38].

فهذا الإجتماع الذي قاده سليم الزعنون وعقد في مقر المجلس الوطني الفلسطيني أعاد من ناحية، التأكيد على شرعية التمثيل لمنظمة التحرير ومؤسساتها. ومن ناحية أخرى، عكس الواقع الجديد المتمثل في أن الأردن يستضيف الكل الفلسطيني، بدون حرج وبدون تدخل، وعبر تقديم تسهيلات المرور والإقامة للكل الفلسطيني، ومن ثم فالرسالة التي أرادت عمّان في النهاية أن ترسلها للجميع من وراء كل هذا، أن قرارها بتغيير نمط التعامل مع مختلف الأطراف والفصائل الفلسطينية، إنما جاء على قاعدة اعتراف الأردن، الدولة والحكومة، بالعنوان الفلسطيني الواحد، منظمة التحرير ومؤسساتها وسفارتها وبكل ما يأتي من خلالها.

3. سورية:

أ. العلاقات مع "إسرائيل":

شهد الوضع الداخلي السوري تحولات كبيرة منذ منتصف آذار/ مارس 2011، وانشغل نظام الحكم بمواجهة مطالبات شعبية متزايدة بالإصلاح والتغيير، وبإسقاط النظام. وقد اتهم النظام خصومه بأنهم جزء من مؤامرة تستهدف صمود سورية وممانعتها ودعمها للمقاومة؛ غير أن معارضيه أكدوا على حقِّهم في إنشاء نظام ديموقراطي يعبر عن الإرادة الحرة للشعب السوري؛ وهو شعبٌ قريب بطبيعته من قوى المقاومة وداعمٌ أصيل لصمودها.

إن حالة الاضطراب التي تشهدها سورية، وحالة تفكك محور "الممانعة" لا تعني بالضرورة فتح آفاق للتسوية مع "إسرائيل". وحالة اللااستقرار التي تشهدها سورية سواء بقي النظام أم زال، سوف تعني انشغال النظام الحاكم بترتيب أوراقه الداخلية، قبل الإقدام على أية خطوات تجاه التسوية السلمية أو تجاه التصعيد ضدّ "إسرائيل".

على هذه الخلفية، يمكن القول أن دوافع خروج المسيرات على امتداد الحدود مع الجولان المحتل في 2011/5/15 (ذكرى نكبة فلسطين)، والتي أدت إلى استشهاد 4 وإصابة 170[39]، وكذلك تلك التي انطلقت في 2011/6/5 (ذكرى النكسة)، وانتهت باستشهاد 28 من بينهم أحد الصحفيين السوريين، وجرح أكثر من 350 برصاص قوات الاحتلال الإسرائيلي[40]، أكبر من التذكير بقضية اللاجئين الفلسطينيين في سورية. إذ إن من خرجوا في المسيرات لم يكونوا جميعاً من اللاجئين، بل كان فيهم نشطاء سوريون، وقد كانت محاولة من النظام السوري لتحويل بؤرة الاهتمام صوب الصراع مع "إسرائيل". والاحتمال الأرجح أن نظام الأسد لم يكن الفاعل الرئيس أو المنظم لهكذا مسيرات، وإن كان لم يجد مبرراً لمنعها، وربما راهن على إمكانية الاستفادة منها لتخفيف التوتر والاحتقان في الشارع السوري. وهذا يشير إلا أن احتمالات تكرار هكذا مسيرات، في المستقبل ستظل واردة، طالما بقي الجمود مخيماً على وضع الأراضي المحتلة. وهو الأمر الذي ينذر بإمكانية تدهور الأوضاع على الجبهة السورية في المرحلة المقبلة، ما لم يحدث توافق سريع على الشكل الجديد للنظام الحاكم في سورية، تنشأ بموجبه حكومة سورية مستقرة وموحدة. وهو الأمر الذي تتضاءل احتمالاته أمام مظاهر الانقسام بين صفوف المعارضة السورية، في الداخل والخارج، ومغادرة الثورة لسلميتها لتتحول صوب "العسكرة" بعد تسليح المعارضة. وأيضاً من دون استبعاد احتمالات تدخل عسكري دولي. ما يعني أن سورية قد تمرُّ بمرحلة من عدم الاستقرار، وضعف نظام الحكم، وربما تحلل أجهزة الدولة نفسها وتفكيكها إن سارت الأمور في الاتجاه نفسه الذي تسير فيه لحظة كتابة هذه السطور. وهي الأمور التي تحدّ من قدرة أي نظام جديد، على الدخول في مواجهة مع "إسرائيل"، أو حتى المجازفة والدخول في مسار تسوية طويل الأمد، وهو نمط التسويات الذي تفضله حكومات اليمين الإسرائيلي.

وحتى بافتراض التوافق سريعاً بين القوى السورية على الشكل الجديد لمعادلة الحكم، فإن حاجة النظام للدعم الخارجي ستقيد خياراته، وتحصرها على الأرجح في نطاق الالتزام بالحلّ السلمي. في هذا الإطار يمكن تفسير التصريحات التي جاءت على لسان رئيس المجلس الوطني السوري برهان غليون، والتي تحدث فيها عن استرداد السيادة على الجولان بالمفاوضات و"الشرعية الدولية"[41].

يبقى في النهاية السيناريو الأكثر قتامة فيما يخصّ مستقبل سورية، وهو سقوط البلاد في حالة من الفوضى الشاملة. ويفترض هذا السيناريو تهاوي نظام الأسد، مع انقسام الجيش وقوات الأمن السوري، مع عدم توافق المعارضة على أهداف واضحة، وهي الأمور التي قد توقع سورية بالفعل في حالة فوضى أمنية واقتتال طائفي. وفي ظلّ هذه الفوضى قد تحدث أيضاً احتكاكات على الحدود. وربما ما هو أخطر من احتمالات استغلال "إسرائيل" لهذا الموقف، والقيام بعمليات لضرب المنشآت العسكرية السورية، وأيضاً ضرب أهداف حيوية مدنية، ومخيمات اللاجئين

الفلسطينيين في سورية، تحت ادعاءات سيطرة مسلحين معادين لـ"إسرائيل" على هذه المنشآت. ما يعني تفكيك الدولة السورية، وربما تقسيمها إلى دويلات صغيرة، لتتحول سورية من فاعل إقليمي مؤثر إلى مصدر لإنتاج التوترات والصراعات الطائفية، بين سُنّة وشيعة ودروز، وبين هؤلاء أو بعضهم واللاجئين الفلسطينيين، وربما حدوث أثر انتشار لهذه التوترات على امتداد حدودها مع "إسرائيل" ولبنان والعراق[42].

ب. الثورة السورية وملف التسوية الفلسطيني:

على رغم من ارتفاع أصوات غربية وإسرائيلية، تحذر من الثمن الذي سيتوجب على "إسرائيل" أن تدفعه مقابل استمرار الجمود على مسار التسوية في ظلّ المناخ الثوري العربي الجديد، وتحث "تل أبيب" على الدخول في مفاوضات فورية مع الطرف الفلسطيني، والتوصل سريعاً إلى تسوية نهائية للقضية، وقبل أن يتحول الجمود إلى مبرر قوي لتوجهات راديكالية، تتبناها القوى العربية الجديدة نحو "إسرائيل"، فإن هذه الأصوات خفتت بعد وصول قطار الثورة إلى سورية. وتحول مناخ عدم اليقين الجديد إلى مبرر قوي لسياسات حكومة اليمين الإسرائيلي، في إرجاء التسوية إلى أجل غير مسمى. وتصاعدت أصوات تؤكد عدم جدوى عقد اتفاقيات تسوية مع طرف فلسطيني، قد يأخذ عصاه ويرحل في أي وقت[43]، إذا ما شهدت الأراضي الفلسطينية انتفاضة أو ثورة من أجل الديموقراطية، على غرار ما يحدث في المنطقة من حولها. من هنا يمكن القول أن مسار التسوية الفلسطيني ربما ينتظر ما ستسفر عنه تداعيات الأحداث في سورية، التي تبقى أحد المفاتيح الإقليمية، لاستقراء مستقبل هذا المسار.

فأية محاولات لإحياء عملية التسوية على المسار السوري، تظلّ مرتبطة بموقف النظام السوري الحالي أو الجديد، من مسار التسوية الفلسطيني. ولأن البيئة العربية الثورية الجديدة لن تتيح الفرصة لأي نظام للقبول بأقل من تسوية عادلة متوافق عليها فلسطينياً، فإن أي نظام سوري سيكون عليه أن يتعاطى مع هكذا ملف بحذر وحرص شديدين. ولن يكون بإمكانه تجاهل التطورات على المسار الفلسطيني، والمضي قدماً في تسوية أو مفاوضات مع الطرف الإسرائيلي. وربما يرتبط تحقيق التقدم على هكذا مسار، جزئياً على الأقل، بنجاح سورية في النهوض سريعاً، وعدم الانزلاق نحو سيناريو الفوضى، ونجاحها في تقديم نموذج صلب لسياسات ما بعد الربيع العربي، ومن ثم زيادة الضغط الدولي على "إسرائيل".

ج. العلاقات السورية الفلسطينية:

وجدت حركة حماس كل ترحيب ودعم، سواء من الشعب السوري أم من نظام الحكم في سورية، منذ استقرار قيادتها في دمشق في سنة 2000. وبالرغم من أن حماس التزمت دائماً بسياسة عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية، إلا أنها وجدت نفسها تحت الضغط الشعبي السوري

وضغط النظام الحاكم بتأييد كل طرف في موقفه. وكان خالد مشعل قد بذل جهداً كبيراً في الشهرين الأولين للأحداث في محاولة التوفيق بين الطرفين، بحيث تتحقق عملية الإصلاح والتغيير ضمن توافق وطني بعيد عن التدخل الأجنبي، غير أن الفجوة بين النظام وقوى المعارضة ازدادت اتساعاً في الأيام التالية بشكل يستحيل معه المضي في محاولات التوفيق.

وتحت الضغط على حماس لضرورة تحديد موقفها، أصدرت الحركة بياناً في 2011/4/2 أكدت وقوفها إلى جانب سورية "قيادة وشعباً"، وأن سورية بقيادتها وشعبها وقفت مع الشعب الفلسطيني، واحتضنت قوى المقاومة الفلسطينية، وخاصة حماس، وصمدت أمام كل الضغوط من أجل ذلك. وأملت حماس "بتجاوز الظرف الراهن بما يحقق تطلعات وأماني الشعب السوري، وبما يحفظ استقرار سورية وتماسكها الداخلي ويعزز دورها في صف المواجهة والممانعة"[44].

من الواضح أن البيان الذي أصدرته حماس تمّت صياغته بدقة؛ وهو وإن لم يرضِ أياً من الطرفين تماماً لكنه وجد تفهماً من قبلهما، وإدراكاً للوضع الخاص وربما الحرج الذي تجد حماس نفسها فيه. فهي وإن كانت لا تنكر الجميل وما تمتعت به من دعم النظام ومؤازرته؛ إلا أنها لم تكن لتتنكر لدعم الشعب السوري نفسه وتأييده واحتضانه للمقاومة، كما كان عليها أن تنسجم مع مبادئها في احترام إرادة الشعوب والحرية والتحرر.

ومع استمرار تدهور الأوضاع الأمنية في سورية، واضطراب الأوضاع السياسية، ارتأت حماس أنه من المصلحة قيام قياداتها ورموزها بخروج هادئ ومتدرج وغير مستفز للنظام، وهو ما استمر على مدى أشهر إلى أن خرجت معظم القيادات إن لم يكن كلها مع نهاية شهر كانون الثاني/ يناير 2012. وأبقت حماس في الوقت نفسه على العديد من كوادرها الميدانية لمتابعة شؤون الحركة وشؤون الشعب الفلسطيني هناك. وفي رأي حماس فإن خروج رموزها وكوادرها كان أمراً متوقعاً في ضوء حاجتها الماسة لمتابعة شؤونها وأعمالها المختلفة، وعدم إمكانية تعطلها بسبب الأحداث. كما أن هذه القيادات هي في الأصل قادمة من الخارج، وغير مضطرة للبقاء إذا ما اضطرتها مصلحة العمل لذلك، حسب رأيها. وبذلك فإن حماس من الناحية الرسمية أبقت على وجودها ومؤسساتها في سورية، وإن كانت الكثير من قياداتها ورموزها قد خرجت من الناحية الفعلية.

وقد أبقت حماس على موقفها "المتوازن"، ولم تصدر بيانات رسمية جديدة. ولكن مع نهاية سنة 2011 وأوائل سنة 2012 أخذت تصدر بعض التصريحات الأكثر تأييداً أو ميلاً لانتفاضة الشعب السوري، وخصوصاً من قيادات محسوبة على حماس من قطاع غزة. وكان من أبرز دلائل ذلك ما جاء في خطاب إسماعيل هنية في الجامع الأزهر في 2012/2/24 من تحية إلى "شعب سورية البطل الذي يسعى نحو الحرية والديموقراطية والإصلاح"[45]. ومن جهة أخرى فإن خالد مشعل الذي غادر دمشق في كانون الثاني/ يناير 2012، عبّر عن عدم رغبته في العودة إليها في ظلّ الأوضاع التي تشهدها.

وبالرغم من عدم إعلان الحركة رسمياً خروجها من دمشق، فإن مسألة خروجها كانت أشبه بالحتمية. فلم تكن لحركة مقاومة أن تتحمل الكلفة السياسية للتماهي مع ممارسات النظام تجاه شعبه. ويمكن القول إن التأخير في الإعلان عن هكذا قرار يأتي على خلفية تقليل أضرار الخروج إلى أقل حدٍّ ممكن.

وبرأينا أن السيناريوهات المتعددة بشأن مستقبل "سورية ما بعد بشار" يحمل كل منها سيناريو أو أكثر لطبيعة العلاقات السورية – الفلسطينية؛ فسيناريو الفوضى واتساع نطاق الاحتراب الداخلي، سيحمل معه مخاطر توريط الفلسطينيين في سورية في أتون هذا الصراع، بعد أن تكون قد تعددت محاور الصراع والانقسام في النسيج المجتمعي السوري، طائفياً ومذهبياً ومناطقياً. أما سيناريو الاستقرار، من خلال توافق قوى المعارضة السورية على صيغة سياسية جديدة، بعد إسقاط النظام، فتتوقف طبيعة العلاقات السورية – الفلسطينية آنذاك على تركيبة وتوجهات النظام الجديد، ونمط العلاقات التي ستربطه بالفاعلين الدوليين لا سيّما الولايات المتحدة، وكذلك القوى الإقليمية والعربية، ناهيك عن قناعاته وانحيازاته والكيفية التي سيتعاطى بها مع معضلة احتلال جزء من الوطن السوري.

وفي هذا الإطار يرجح البعض استمرار الجمود على مسار التسوية السوري – الإسرائيلي، مع عدم قدرة النظام السوري الجديد على إيجاد حلّ سريع لمعضلة الاحتلال. ومن هنا قد يكون الاحتفاظ بالعلاقات مع الفصائل الفلسطينية المقاومة، ملائماً وضرورياً لتعزيز شرعية النظام داخلياً.

وفي السياق ذاته يشير البعض إلى سيناريو الصعود السياسي لجماعة الإخوان المسلمين في سورية، بوصفها جماعة المعارضة الأكثر تنظيماً. حيث سيزيد هذا السيناريو في حال تحققه من احتمالات تبلور تحالف إقليمي بين دول الربيع العربي. وهذا التحالف سوف يكون بحاجة إلى الورقة الفلسطينية ليس فقط لتعزيز نفوذه في المنطقة، وإنما للانسجام مع رؤاه الأيديولوجية والسياسية تجاه القضية الفلسطينية. وآنذاك ستأخذ العلاقات السورية مع فصائل المقاومة الفلسطينية طابعها الاستراتيجي. وقد عبَّر القيادي في الإخوان السوريين ملهم الدروبي عن موقف الجماعة تجاه المقاومة الفلسطينية بقوله إن "المقاومة الفلسطينية سيكون لها حضنٌ أكثر دفئاً في سورية الحرة وسوف تكون مستقلة استقلالاً تاماً ولن تستخدم كورقة ضغط من هنا أو من هناك"[46]. وقال زهير سالم الناطق الرسمي باسم جماعة الإخوان المسلمين السوريين إن "الإخوة في حماس، وبقية الإخوة الفلسطينيين، عندما يأتون إلى سورية فهم يأتون إلى بلدهم وإلى أهلهم، وقضيتنا واحدة مشتقة من بعضها البعض...، ولا نتصور إلا أن نكون شعباً واحداً"[47].

ومن دون الاستمرار في "عملية عصف ذهني" من هذا النوع، أو الخوض كثيراً في متاهات مثل هذه السيناريوهات، التي يتوقف الأمر بشأنها على عوامل متحركة، ويصعب الجزم بمساراتها ومآلاتها، ربما تتعين الإشارة إلى أن النظام السوري الجديد، أياً كان شكله وطبيعته، سيحتاج على الأرجح لـ"وقت مستقطع" أو فترة انتقالية يرتب فيها أوراقه، قبل أن يصل إلى صيغة مستقرة لطبيعة العلاقة مع الفصائل الفلسطينية.

4. لبنان:

لم يشهد لبنان "ربيعاً عربياً" سنة 2011 كذلك الذي حدث في بلدان عربية أخرى، إذ إن تكوينه الطائفي ووضعه الجيوسياسي الفريد، وسقف حرياته المرتفع، وديموقراطيته الخاصة، و"ربيعه" الذي شهده سنة 2005، لا يدفع باتجاه تغييرات جذرية أو ثورية عاجلة ضاغطة. غير أن الأحداث التي تشهدها سورية يمكن أن تؤثر بشكل كبير على الساحة اللبنانية، وخصوصاً إذا ما تدهور الوضع السوري إلى تفكك الدولة المركزية وصراعات ذات طبيعة أهلية أو طائفية. وأية حكومة تقودها جماعة 8 آذار أو جماعة 14 آذار تواجه استحقاقات صعبة في إدارة هذا البلد بكافة ألوانه وتداخلاته.

والحكومة اللبنانية التي شكلها نجيب ميقاتي، ونالت الثقة في 2011/7/7 والتي تلقى دعماً رئيسياً من حزب الله ومن التيار الوطني الحر، تميل إلى أجواء أكثر تجاوباً وتفهماً للنظام الحاكم في سورية؛ وإن كان الحرص على بقاء تحالفها الحاكم، يُبقي سقف عملها باتجاه دعم النظام السوري غير مرتفع.

لقد كان هناك تجاوب شعبي إلى حدّ كبير مع الثورات وحركات التغيير العربية، وقد أكد حزب الله على أن الثورة المصرية خدمت القضية الفلسطينية بشكل كبير، وتوجّه بالتهنئة إلى مصر التي "أهدت" المصالحة الفلسطينية، بين حركتي فتح وحماس، مؤكداً على أن "هذا الإنجاز هو أولى ثمرات الثورة الشعبية، التي يؤمل منها أن تعيد مصر إلى موقعها الطبيعي في تبني قضايا الأمة، والعمل على نصرتها"[48]. وشدد الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله، على أن الوضع في المنطقة كله تغيّر، وقال إن الخاسر الأكبر في المنطقة هو الولايات المتحدة، و"إسرائيل" جراء ما جرى في مصر[49]. غير أن حزب الله كان له رأي آخر بشأن الأحداث في سورية، فقد رأى نصر الله أن إسقاط النظام في سورية "مصلحة أميركية إسرائيلية، لاستبداله بنظام على شاكلة الأنظمة العربية المعتدلة الحاضرة للتوقيع على أي استسلام مع إسرائيل"[50]. وقال إن الموقف السوري هو ركيزة لبقاء القضية الفلسطينية، ومنع تصفيتها، مثلما وقفت سورية، وتحديداً قيادتها إلى جانب المقاومة في لبنان وفلسطين. مشدداً القول على أن كل أحباء فلسطين والقدس يريدون سورية ذات الموقف القومي، وسورية القوية بالإصلاحات والتطوير[51]، مؤكداً على أن "المطلوب في سورية هو رأس المقاومة في لبنان وفلسطين، ورأس القضية الفلسطينية، ورأس الشعب الفلسطيني"[52].

ومن جهة أخرى، فقد استمرت مسألة الحقوق المدنية للاجئين الفلسطينيين في لبنان خلال سنة 2011 محكومة بمنطق التجاذبات السياسية والمواقف التقليدية للقوى اللبنانية المختلفة، والتي تُستدعى فيها فزاعة التوطين من بعض الجهات لإجهاض مساعي منح الفلسطينيين حقوقاً مدنية كاملة. وكان هناك مواقف وتصريحات متباينة بهذا الشأن، يدفع بعضها باتجاه التجاوب مع حقوقهم مثل تلك التي صدرت عن وزير الشؤون الاجتماعية اللبناني وائل أبو فاعور[53]، ورئيس الحكومة نجيب ميقاتي[54] والنائب عن الجماعة الإسلامية عماد الحوت[55]؛ كما ركز بعضها الآخر على التحذير من خطر التوطين كتلك التي صدرت عن رئيس حزب القوات اللبنانية سمير جعجع[56]، ورئيس المكتب السياسي في حزب الكتائب أمين الجميل[57].

وترجمة لمصادقة مجلس النواب اللبناني في 2010/8/17 على اقتراح تعديل قانون الضمان الاجتماعي، أصدر المدير العام للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي اللبناني محمد كركي، في 2011/5/24، مذكرة إعلامية تحمل الرقم 437، تنصّ على إخضاع اللاجئين الفلسطينيين، العاملين في لبنان، والمسجلين في وزارة الداخلية والبلديات – المديرية العامة للشؤون السياسية واللاجئين، لأحكام قانون الضمان الاجتماعي – فرع نهاية الخدمة، وإفادتهم منه، وذلك اعتباراً من 2010/9/2[58].

كما أصدر وزير العمل اللبناني شربل نحاس في 2012/2/22 القرار رقم 26، والذي أصبح بموجبه اللاجئ الفلسطيني، المسجّل رسمياً في سجلات وزارة الداخلية والبلديات – المديرية العامة للشؤون السياسية واللاجئين، قادراً على الحصول على إجازة عمل من دون عقد عمل، ولمدة ثلاث سنوات. وأصبح بإمكانهم العمل في كل الأعمال التي تعدّ محصورة باللبنانيين فقط، باستثناء الأعمال والمهن المنظّمة بقوانين، فإعفاؤهم منها يتطلب صدور قوانين بذلك[59].

كذلك أطلقت وزارة الداخلية والبلديات اللبنانية في 2012/2/13 "دليل معاملات اللاجئين الفلسطينيين" بهدف "توضيح وتسهيل المعاملات المرتبطة بالأحوال الشخصية للاجئ الفلسطيني في لبنان"، كما أعلنت مباشرتها لـ"عملية أرشفة كامل السجلات والمستندات العائدة لمديرية شؤون اللاجئين، منعاً لتعرضها للتلف أو الفقدان وحفاظاً على محتوياتها"[60].

أما على صعيد الملف الصحي للاجئ الفلسطيني، فقد اتفقت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East (UNRWA) مع وزارة الصحة اللبنانية، في شهر آذار/ مارس 2011، على تأمين أدوية للأمراض المستعصية والسرطان للمرضى الفلسطينيين، بحسم يصل إلى 63%[61].

ومن جهة أخرى، وقع رئيس الجمهورية اللبنانية ميشال سليمان، في 2011/10/28، الدفعة الأولى من مراسيم سحب الجنسية "من أشخاص اكتسبوها، وتبين لاحقاً أنهم لا يستحقونها بالاستناد إلى قرار مجلس شورى الدولة". وأشارت جريدة السفير اللبنانية إلى أن الدفعة الأولى تشمل نحو 180 شخصاً غالبيتهم من الفلسطينيين، ممن تبين أنهم ما زالوا مسجلين في قيود الأونروا، فتقرر سحب الجنسية منهم، "لأن حصولهم عليها يتعارض وأحكام الدستور، لا سيّما مقدمته التي تنصّ على رفض التوطين بأي شكل من الأشكال"[62].

وقد تقدم لبنان خطوة عملية باتجاه الاعتراف بدولة فلسطين، حيث قرر في جلسة مجلس الوزراء، التي عقدت في 2011/8/10، بدء إجراءات تنفيذ قرار مجلس الوزراء رقم 2 تاريخ 2008/11/27 القاضي بإقامة علاقات دبلوماسية مع دولة فلسطين[63]. وفي 2011/8/17 افتتح رئيس الوزراء نجيب ميقاتي والرئيس عباس مقر السفارة الفلسطينية في بيروت[64]. كما أيّد الرئيس سليمان في كلمته، أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك في 2011/9/21، المسعى الفلسطيني إلى الاعتراف بالدولة الفلسطينية[65].

ونتيجة للاعتراف اللبناني بدولة فلسطين، وإنشاء علاقات دبلوماسية مع دولة فلسطين، أصدرت الحكومة اللبنانية تعميماً، طلبت فيه من جميع الإدارات العامة والمؤسسات العامة والبلديات اعتماد الوثائق الصادرة عن السلطة الفلسطينية، المتعلقة بقيد الولادات والوفيات وتسجيل واقعات الزواج والطلاق[66]، مع استمرار الأخذ بمضمون وثائق الأحوال الشخصية الصادرة عن مديرية شؤون اللاجئين، وأي وثائق أخرى كانت معتمدة سابقاً[67].

الأوضاع الفلسطينية في لبنان:

عقدت حركة فتح مؤتمرها الثاني في 2011/10/9، لانتخاب قيادة إقليم لبنان في الحركة. وأسفر المؤتمر عن فوز 15 عضواً في قيادة الحركة في لبنان[68]. وتمّ انتخاب رفعت شناعة أميناً لسرّ الإقليم، ومحمود الأسدي نائباً لأمين السر، ومنذر حمزة للمالية، وأبو إياد شعلان للجان الشعبية، وحسين فياض للميليشيا، ويوسف زمزم للتعبئة والتنظيم[69]. أما فتحي أبو العردات فقد تمّ اختياره أمين سرّ قيادة الساحة.

ويظهر أن حركة فتح شهدت جدلاً داخلياً في أوساطها حول دمج الوحدات والتشكيلات العسكرية التابعة لها، في إطار ما يُسمّى بـ"الشرطة المدنية والاجتماعية"، وأوضح القيادي في فتح منير المقدح أن "جوهر المشكلة داخل الجسم الفتحاوي هو ماذا سنفعل بنحو سبعة آلاف عنصر وكادر وضابط وقيادة ضباط وأركان، ومن سيستوعبهم، وكم تستوعب الشرطة منهم، وفي أي مجال؟"[70]. وفي أواخر آذار/ مارس 2012 صادق رئيس حركة فتح محمود عباس على تنفيذ

القرارات بدمج كافة المؤسسات العسكرية والأمنية والمسميات الأخرى في إطار واحد هو "الأمن الوطني" بقيادة العميد صبحي أبو عرب، الذي تمّ تكليفه بإعداد الهيكلة النهائية لقيادة الأمن الوطني، وتحديد مسؤوليات أعضائها[71].

من جهة أخرى، دعا ممثل حركة حماس في لبنان علي بركة "الفصائل الفلسطينية عامة إلى تسهيل إنشاء مرجعية سياسية موحدة في لبنان، تتولى الحوار مع الحكومة اللبنانية والجهات المعنية المحلية والدولية، وتشرف على اللجان الشعبية والأمنية في المخيمات، وتعمل على معالجة كافة القضايا العالقة بما يخفف من معاناة شعبنا الفلسطيني في لبنان"[72]. كما شدد بركة على أن تناول الموضوع الفلسطيني من زاوية أمنية فقط أمر خاطئ، ولا يساعد على معالجة الوضع الفلسطيني في لبنان[73].

وعلى الجانب الأمني، دخل الوضع في مخيم عين الحلوة إلى الواجهة، بعد تصاعد وتيرة الحوادث الأمنية المتفرقة داخل أحيائه، ففي 2011/12/14 اغتيل أحد مرافقي "اللينو"، ويدعى أشرف القادري[74]، وتكرر المشهد في 2011/12/18، حيث تمّ اغتيال مرافق آخر لـ"اللينو" هو الفلسطيني عامر فستق، وذلك بعد محاولة فاشلة لاغتيال عنصر سابق في تنظيم جند الشام[75]. ودانت فصائل منظمة التحرير الفلسطينية والقوى الإسلامية وتحالف القوى الفلسطينية في لبنان، أعمال الاغتيال وكل أشكال التوتير التي شهدها مخيم عين الحلوة، وأكدت إصرار كافة الأطراف على كشف الفاعلين ومحاسبتهم، وعدم السماح لأحد أن يأخذ المخيم رهينة من أجل أجندات لا تخدم إلا العدو الصهيوني[76].

وقد أعربت جهات لبنانية من مختلف التيارات عن قلقها من توتر الأوضاع في المخيمات، وإمكان استخدامها لأجندات محلية وإقليمية؛ وينطبق على ذلك تصريحات للواء أشرف ريفي، المدير العام لقوى الأمن الداخلي[77]، ونوفل ضو عضو الأمانة العامة لقوى 14 آذار[78]، وسامي الجميّل النائب اللبناني عن حزب الكتائب[79]، وسمير جعجع رئيس حزب القوات اللبنانية[80].

وعند القبض على ستة أعضاء في "الشبكة الإرهابية"، التي ينتمي إثنان منها للجيش اللبناني، ولجوء رأسها المدبر توفيق طه إلى مخيم عين الحلوة، انتهز جعجع القضية فطالب بنزع "كل سلاح خارج المخيمات وداخلها" ولو اقتضى "الأمر حرباً كالتي حصلت في نهر البارد". ودعا جعجع في حديث إلى إذاعة صوت لبنان، الدولة إلى الإتيان بالمسؤول عن "الشبكة الإرهابية" "بالمنيح أو بالقبيح"[81]. وقد بدا حديث جعجع عن "نهر بارد" جديد مستفزاً لكافة القوى والتيارات الفلسطينية، وللعديد من القوى اللبنانية، خصوصاً وأن مأساة نهر البارد، دفع الفلسطينيون ثمنها دون أن يكونوا في الأساس سببها.

وقد جاء الردّ على جعجع من عزام الأحمد، عضو اللجنة المركزية لحركة فتح والمشرف على الساحة اللبنانية في السلطة الفلسطينية، بأن المشكلة ليست مع المخيم الفلسطيني، إذ إنه "من المعروف أن في الخلية المشار إليها عناصر من الجيش اللبناني، وعناصر لبنانية أخرى، ومواطناً فلسطينياً واحداً"[82].

لبنان و"إسرائيل":

وقد شهدت الساحة الفلسطينية في لبنان تطوراً بارزاً خلال تظاهرة "مسيرة العودة"، التي تمت في 2011/5/15، في الذكرى السنوية الـ 63 لنكبة فلسطين، إلى الحدود اللبنانية الفلسطينية عند بلدة مارون الراس، والتي شارك فيها أكثر من 45 ألف فلسطيني، من مختلف المناطق اللبنانية[83]، واستشهد فيها عشرة فلسطينيين برصاص جنود إسرائيليين، عندما اقترب العشرات من الشريط الشائك، وأصيب 112 آخرين بجروح[84]. وبدا أن هناك دعماً من حزب الله والتيارات المؤيدة للمقاومة للقيام بهذه المسيرة، مع رغبة من الحكومة السورية بذلك أيضاً، حيث فسرها عديدون بمحاولة تخفيف الضغط على الحكم في سورية، ولفت الانتباه إلى العدو الإسرائيلي. غير أن الفلسطينيين بشكل عام، بغض النظر عن خلفيات أي طرف، كانت لديهم رغبة حقيقية بعمل المسيرات تجاه فلسطين، وتفعيل الأمر طالما وُجدت تقاطعات أو ظروف تسمح بذلك.

وصدرت إثر مجزرة مارون الراس إدانة لبنانية شاملة، كما تقدم لبنان، عبر بعثته لدى الأمم المتحدة في نيويورك، بشكوى لدى مجلس الأمن الدولي ضدّ "إسرائيل"، ورأى لبنان أن "هذا الاعتداء يشكل عملاً عدوانياً، ويؤكد مجدداً انتهاك إسرائيل للسيادة اللبنانية واستهتارها بقرارات الأمم المتحدة"[85]. وحيّا حزب الله "الشعب الذي يقدم هذه التضحيات من مارون الراس إلى داخل فلسطين المحتلة إلى الجولان"، ودان "الهمجية الإسرائيلية"[86]. ورأت الجماعة الإسلامية في بيان لمكتبها السياسي، أن "الدماء الزكية التي سالت على أعتاب فلسطين، أسقطت كل المؤامرات ومشاريع التصفية التي كانت تحضر في دهاليز المفاوضات لإلغاء حقّ العودة"[87].

كما شهدت ذكرى النكسة استعدادات لتنظيم مسيرة مشابهة لمسيرة العودة، غير أن المجزرة التي ارتكبت في مارون الراس، أسهمت بشكل كبير بإلغاء "مسيرة العودة 2"، حيث شدد الجيش اللبناني على موقفه الرافض لمثل هذه المسيرات على الحدود، وإعلانه المنطقة الحدودية منطقة عسكرية[88].

من جهة أخرى، استمرت "إسرائيل" خلال سنة 2011 في ممارسة التصعيد الخطابي، وإطلاق التصريحات المهددة لحزب الله ولبنان، خصوصاً بعد اكتشاف حقول الغاز في البحر الأبيض المتوسط، ما دفع الرئيس اللبناني ميشال سليمان للدعوة إلى الدفاع عن السيادة اللبنانية وثروات لبنان الطبيعية، بما في ذلك حقول النفط والغاز الواقعة قبالة السواحل[89]، ورداً على تهديد رئيس

الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو بضرب لبنان، قال سليمان إن "لبنان، وعلى رغم عدم وجود دعم عسكري ومالي مشابه للدعم الذي تحصل عليه إسرائيل، هو البلد الوحيد الذي ألحق هزيمة عسكرية بإسرائيل"[90].

كما أكد حسن نصر الله، رداً على تهديدات "إسرائيل" بإعادة احتلال لبنان مجدداً، على أن "مجاهدي المقاومة الإسلامية مستعدون ليوم إذا فرضت فيه الحرب على لبنان تحرير الجليل في شمال فلسطين المحتلة"[91]، مشدداً على أن "أي حرب تقرر إسرائيل شنها في المستقبل ستبدأ من تل أبيب، لا من المستعمرات الشمالية"، وأن "الكثير الكثير من المفاجآت في جعبة المقاومة"، والتي ستؤدي إلى "تغيير وجه المنطقة"[92]. كما حذر نصر الله "إسرائيل"، وكل من يحاول المساس بالمنشآت اللبنانية، من أن منشآتهم ستمس بالمقابل، وأن لبنان قادر على ذلك، إلى جانب قدرته على حماية الشركات التي ستأتي لإجراء المناقصات والعمل بالتنقيب على النفط والغاز[93].

وقد ذكرت مجلة "إسرائيل ديفنس" Israel Defense العبرية، المتخصصة بالشؤون العسكرية والأمنية، أن عناصر الوحدات الصاروخية الخاصة في حزب الله، تُجري تدريبات تحاكي انتشاراً سريعاً للصواريخ البعيدة المدى الموجودة في حوزة الحزب، وتُعدّ "نقاط إطلاق" تسهّل عملية إطلاق هذه الصواريخ باتجاه أهداف في "إسرائيل"، مشيرة إلى أنهم في حزب الله "يريدون، من بين أمور أخرى، نشر صواريخ في هذه النقاط، يصل مداها إلى أربعمائة كيلومتر"[94]. كما ذكرت جريدة يديعوت أحرونوت الإسرائيلية أن "حزب الله يستعد في هذه الأثناء لمرحلة ما بعد الأسد". وأضافت أن "حزب الله ينقل أسلحة من سورية إلى لبنان، تحسباً من سقوط الأسد، ووقف إمداد حزب الله بالسلاح"[95].

وعلى الصعيد الأمني، كشف الأمين العام لحزب الله أن جهاز مكافحة التجسس في المقاومة تمكّن من ضبط ثلاث حالات تعامل مع استخبارات معادية داخل الجسم التنظيمي للحزب، وقال إن اثنين من الموقوفين يتعاملان مع وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية (سي آي ايه) Central Intelligence Agency (CIA)، والثالث مع جهة لم يتمّ تحديدها بعد[96].

وفي التطورات الميدانية، أعلن الجيش الإسرائيلي في 2011/11/29، أن أربعة صواريخ كاتيوشا Katyusha أطلقت من جنوب لبنان سقطت في منطقة الجليل الغربي في شمال فلسطين المحتلة، وسارعت "إسرائيل" إلى تحميل مسؤوليته للحكومة اللبنانية، وأشار موقع يديعوت أحرونوت إلى أنه "تمّ رفع مستوى التأهب في صفوف الجيش الإسرائيلي، ولكن لم تصدر أي توجيهات لسكان المنطقة". وقال متحدث عسكري للموقع إن الجيش الإسرائيلي "أطلق قذائف مدفعية باتجاه لبنان". وقد أعلنت مجموعة تطلق على نفسها اسم "كتائب عبد الله عزام – قاعدة الجهاد"، مسؤوليتها عن إطلاق الصواريخ[97].

وبشكل عام، لا توجد مؤشرات حقيقية على هجوم إسرائيلي وشيك على جنوب لبنان، كما لا توجد مؤشرات على رغبة حزب الله بشنّ حرب على "إسرائيل". غير أن احتمالات التصعيد والتسخين على الحدود تظلّ واردة، خاصة مع تطورات الوضع في سورية، واحتمالات انعكاساته على الساحة اللبنانية.

5. السعودية ودول الخليج:

أ. الموقف من ملف التسوية:

ما تزال المقاربة الخليجية لملف التسوية تحتفظ بطبعتها القديمة لجهة التمسك بطريق المفاوضات الثنائية، والوقوف خلف مواقف السلطة الفلسطينية في رام الله، من خلال تصدير مقولة "نرضى بما يرضى به الفلسطينيون". ولهذا لم تشهد سنة 2011، أي جديد يذكر على هذا الصعيد، باستثناء دولة قطر التي نفرد لدورها قسماً خاصاً به، نظراً لأهمية ما طرأ على هذا الدور من مستجدات خلال سنة 2011.

ويبدو أن أنظمة دول الخليج لم تستشعر، حتى هذه اللحظة، وجود حاجة حقيقية تدفعها للتحول نحو النظر في بدائل جديدة لمسار المفاوضات التي وصلت بالفعل إلى طريق مسدود. والسبب فى ذلك يعود إلى معطيات ثلاثة:

أولها: الهدوء وشبه الاستقرار الذي تبدو عليه الأوضاع على الأرض في الداخل الفلسطيني. إذ لم تشهد الأراضي الفلسطينية تصعيداً بعد تعثر مسار الدولة في مجلس الأمن، وهو الأمر الذي كان من الممكن أن تكون له تداعياته على مجمل التعاطي العربي وملف التسوية.

ثانيها: أن تطورات البيئة الاستراتيجية العربية التي أفضت إلى انتقال مركز الثقل في النظام العربي (مؤقتاً على الأقل) إلى دول منطقة الخليج، أتاحت فرصاً أكبر لأنظمة تلك الدول في استخدام منبر الجامعة العربية لتمرير كل السياسات التي تعكس إرادتها، من دون أن تستشعر حرجاً أمام الرأي العام العربى، أو تتحمل أمامه المسؤولية المباشرة عن ذلك.

ثالثها: أن انشغال دول الخليج العربي وعلى رأسها السعودية بالملفين اليمني والبحريني، ثم استغراقها شبه الكامل في ملاحقة تطورات الثورة السورية. ومساعيها الدؤوبة لاستصدار قرارات عربية ودولية تدين نظام بشار الأسد، وتدفع باتجاه التدخل العسكري العربي والدولي في سورية، كان له أثره الكبير في تأخير البنود المتعلقة بملفات الشأن الفلسطيني على قائمة أولويات دول الخليج العربي.

ب. العلاقات الخليجية الفلسطينية:

قبل ربيع الثورات العربية بنحو العام تقريباً، وتحديداً مطلع سنة 2010 شهدت العلاقات الخليجية – الحمساوية انفراجة نسبية (بعد برود شابها منذ انهيار اتفاق مكة) حيث وافقت قيادات المملكة العربية السعودية على استقبال خالد مشعل، مطلع سنة 2010 ضمن جولة عربية لقيادات حماس شملت دول الخليج كالإمارات وقطر والكويت والبحرين. ويبدو أن هذا الانفتاح النسبي آنذاك على حماس من قبل القيادة السعودية جاء على خلفية إدراك الرياض بأن المضي في إجراءات عزل حماس (بعد شروع القاهرة فى بناء الجدار الفولاذي) من شأنه تفجير الوضع الفلسطيني على نحو قد لا تحمد عقباه، ليس على الصعيد المصري وحده، وإنما بالنسبة للجميع. وأن وصول القضايا العربية إلى درجة من التعقيد البالغ يتطلب مساعدة عربية لمصر لحلحلة موضوع المصالحة الفلسطينية. بالإضافة إلى ذلك فقد عكس التحرك الخليجي بشكل عام، والسعودي بشكل خاص تجاه حماس، حرص القيادات الخليجية على ضبط علاقة حماس مع إيران، ومنع الأخيرة مما يرونه أنه استمرار في "اللعب" بالورقة الفلسطينية.

وفي إطار إعادة تموضع السياسة الخليجية في أعقاب الربيع العربي، ثمة مستجدات ستسهم بشكل فاعل في تحديد طبيعة العلاقة بين حماس وأنظمة دول الخليج، أهمها:

1. تراجع الدور الإقليمى لإيران بوصفه أحد أهم محددات المقاربة الخليجية (لا سيّما السعودية) للعلاقة مع حماس. ويعود ذلك إلى تراجع الدور الإيراني نفسه نتيجة الأحداث فى سورية؛ فضلاً عن أن عدم تورط حماس فى دعم أو تأييد النظام السوري، كما فعل حزب الله وأمينه العام، دفعت إيران إلى أن تحيط علاقاتها بحماس بكثير من الأسئلة والشكوك، إن لم تكن الراهنة والفورية، فالمستقبلية على أقل تقدير. وهذا يعني أن علاقات طهران المتميزة مع حماس ما قبل الربيع العربي، والتي شكلت عاملاً مهماً في تحفيز أنظمة الخليج لا سيّما النظام السعودي، لمدّ قنوات التواصل مع حماس بهدف ضبط علاقتها مع طهران، كما سبقت الإشارة، دخلت منطقة رمادية، في ظلّ التطوارت المذكورة. غير أنها من جهة أخرى، قد تشجع أنظمة الخليج لمدّ يدها إلى حماس دون مخاوف مسبقة من حماس وعلاقاتها.

2. في ظلّ "شرق أوسط جديد" تحظى فيه حركات الإخوان المسلمين بنفوذ واسع، ومواقع سياسية متقدمة، يصعب الجزم بأن مقاربة النظم الخليجية لحركة حماس لن تتأثر بالخصومة، أو الحساسية الشديدة، التي تبديها تلك الأنظمة لتيارات الإخوان المسلمين في المنطقة. فالتفاعلات والاتصالات سوف تسير على حبل مشدود، وستكون مشوبة بمحاذير متعلقة بتأثير النموذج الإخواني على الداخل الخليجي. ولهذا ربما لا ينطوي الأمر على أية مبالغة إذا قلنا أنه ليس من

المستبعد أن تستمر نظرة دول الخليج الحذرة إلى حماس، وإن بخلفيات أو بمقاربات جديدة. غير أن قيام أنظمة تنتمي إلى تيار الإخوان المسلمين وخصوصاً في بلد مركزي مثل مصر، قد يشجع، من جهة أخرى، دول الخليج على اتخاذ مواقف أكثر إيجابية تجاه حماس. ثم إن من الأمور التي قد تخفف النظرة السلبية تجاه حماس إدراك المملكة العربية السعودية بأن القضية الفلسطينية ربما ستكون مقبلة على انفجارات قريبة (نتيجة الممارسات الإسرائيلية وتراجع فرص التسوية)، ومن ثم فإن مقتضيات الحرص على الاحتفاظ بدور فاعل فى الملف الفلسطيني يتطلب (لا سيّما في ظلّ استمرار تراجع حركة فتح) الإبقاء على علاقات ذات مستوى ما مع فصيل كبير كحركة كحماس. كما يتطلب سياسة من قبل حماس، تتبع فيها القول بالفعل، من خلال إظهار الحرص على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، والابتعاد عن سياسات المحاور، وصيغ التحالفات الجديدة التي يمكن أن تنشأ فى المنطقة.

3. إن التوافق الرسمي الخليجي على المضي في عملية التسوية كخيار استراتيجي وحيد، يتطلب دعم فريق التسوية في المعسكر الفلسطيني، ويضع في الوقت ذاته محاذير على العلاقة مع تيارات المقاومة، ومنها حركة حماس. ومعنى هذا أن مسار العلاقات سيكون مرهوناً بنمط الاستجابات الحمساوية، ودرجة وكيفية التموضع التي ستجريها في ظلّ المعطيات الجديدة، والتطورات على صعيد ملف المصالحة الفلسطينية. وطبيعة العلاقات مع الفاعلين الجدد، بعد الصعود السياسي لجماعة الإخوان المسلمين، وتغير خرائط النظم العربية.

ج. قطر:

1. الموقف من ملف التسوية:

منحت أجواء الربيع العربي فرصاً أكبر لدولة قطر كي تتصدر المشهد الدبلوماسي العربي. حيث سعت الدوحة بقوة نحو الاستثمار في المناخ العربى الجديد، مستخدمة إمكاناتها الدبلوماسية والمادية الضخمة، وأيضاً أداتها الإعلامية الشهيرة (شبكة الجزيرة) لتوسيع نطاق دورها ومكانتها الإقليمية على أكثر من ملف، من أبرزها ملفات ليبيا ما بعد الثورة، ثم سورية، والقضية الفلسطينية أيضاً.

المفارقة أن دبلوماسيتها التي كانت دوماً محل جدل بسبب مقاربتها البراجماتية، منحتها قدراً أكبر من الحرية في الحركة والعمل على أكثر من ملف في الوقت ذاته. إذ جمعت الدبلوماسية القطرية حتى وقت قريب بين دعمها لمسيرة التسوية، ودعمها الإعلامي والمادي والدبلوماسي لحركة حماس، وفي الوقت ذاته احتفظت بعلاقات بشكل أو بآخر مع "إسرائيل"، في مخالفة لموقف مجلس التعاون الخليجي من مسألة التطبيع مع "إسرائيل". وفوق كل ذلك حازت الدوحة على علاقات متميزة أيضاً مع دمشق وطهران!!

يتمثل جديد الدبلوماسية القطرية منذ اندلاع الثورة السورية، في القطع نهائياً مع النظام السوري، واستغلال الفراغ الناشئ عن تغييبه في السعى للقيام بدور إقليمى أكبر، من خلال الدخول بقوة على مسارات القضية الفلسطينية، لا سيّما ملف التسوية السياسية.

وفي هذا الإطار ثمة من يعتقد بأن دخول قطر على خطّ التسوية، سيؤدي إلى إضفاء المزيد من التعقيد على محاولات بلورة استراتيجية فلسطينية جديدة على هذا الصعيد. لا سيّما وأن الدبلوماسية القطرية لن تغادر بشأن هذا الملف، المنطلقات الاستراتيجية ذاتها لدول معسكر الاعتدال. وعادة يشار في هذا السياق إلى التصريحات المثيرة التي أدلى بها رئيس الوزراء القطري حمد بن جاسم في كانون الثاني/ يناير 2012 خلال اجتماعه بأعضاء "المجلس الوطني السوري" في القاهرة، وقال فيها إن "حماس انتهت كحركة مقاومة مسلحة"[98]. الأمر الذي نفته حماس بشدة على لسان نائبها في المجلس التشريعي إسماعيل الأشقر[99]. حيث يرى البعض أن تلك التصريحات من قبل المسؤول القطري البارز، تعكس في واقع الأمر الرغبة القطرية في دفع حركة حماس نحو "الاعتدال" ومربع التسوية مع "إسرائيل".

وربما يكون من الصعب في هذه المرحلة المبكرة الإحاطة بتداعيات هذا الأمر، أو التكهن بشأن مستقبل السياسات القطرية نحو هذا الملف. لأن السياسة الخارجية القطرية ذات طبيعة براجماتية؛ كما أن التأثيرات المحتملة لممارسة دور قطري أكبر على صعيد ملف التسوية يصعب أن تكون داخل دائرة التوقعات. ويزيد من صعوبة الأمر، ازدياد انكشاف الداخل الفلسطيني، والوضع المالي المتعسر.

يجدر التنويه إلى أن هناك مؤشرات على أن الدبلوماسية القطرية كانت قد لعبت دوراً (بالتنسيق مع تركيا) أثمر عن دفع حماس إلى تسريع خروج رموزها السياسية من دمشق في كانون الأول/ ديسمبر 2011 وكانون الثاني/ يناير 2012[100]. كما كان لهذه الدبلوماسية نفسها دوراً مؤثراً في الوساطة بين حركة حماس والأردن؛ إذ جرت التفاهمات الأولى حول زيارة مشعل لعمّان في أثناء زيارة الملك عبد الله الثاني لقطر ولقائه أميرها الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، حيث حرصت قطر على تفعيل دورها لتكون جزءاً من الحلّ، فيما رحب الملك الأردني بعودة حماس، على أن يتمّ تحديد الموعد لاحقاً.

وكان من المؤشرات عودة العلاقات بين الأردن وحماس، الإعلان عن قيام ملك الأردن بمهاتفة عائلة مشعل المقيمة في عمّان للاطمئنان على والدة الأخير التي تعاني من المرض[101]، تبعها أنباء في الصحف الأردنية عن "أن مشعل سيقوم بزيارة إلى المملكة خلال أيام برفقة ولي العهد القطري الشيخ تميم بن حمد آل ثاني"، وذلك بعد اتصال هاتفي قام به مشعل مع رئيس الحكومة الأردنية المكلف عون الخصاونة، مهنئاً بتشكيل الحكومة[102]. غير أن الزيارة تأجلت أكثر من مرة، بانتظار موعد يناسب الأردن وقطر وحماس[103].

وفي 2012/1/29 تمّت الزيارة المرتقبة حيث اجتمع العاهل الأردني بولي العهد القطري، وخالد مشعل والوفد المرافق له، في عمّان. وجرى خلال اللقاء استعراض تطورات الأوضاع على الساحة الفلسطينية. وقد أكد الملك عبد الله دعم الأردن الثابت لحقّ الشعب الفلسطيني في تحقيق تطلعاته وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على التراب الوطني الفلسطيني، وهو الأمر الذي يشكل مصلحة أردنية عليا. فيما قال خالد مشعل في تصريحات صحفية له عقب لقائه بالعاهل الأردني "إنها مناسبة لأقول لكم إن حماس حريصة على أمن الأردن واستقراره ومصالحه، وتحترم أصول العلاقة، والعلاقات السياسية بالتراضي كما هي العلاقات الإنسانية، ونحترم حدود وسقوف أي علاقة يحددها الطرفان". وأضاف "نود أن نقول إن حركة حماس ترفض رفضاً قاطعاً كل مشاريع التوطين والوطن البديل، ونصرّ على استعادة الحقوق الفلسطينية غير منقوصة لتكون فلسطين هي فلسطين، والأردن هو الأردن، والدولة الفلسطينية هي الدولة الفلسطينية، والدولة الأردنية كذلك بمفهومها الذي نعرفه"[104].

وقد ضمّ الوفد المرافق لمشعل كلاًّ من نائب رئيس المكتب السياسي، موسى أبو مرزوق، وأعضاء المكتب السياسي سامي خاطر، ومحمد نزال، وعزت الرشق، ومحمد نصر، بينما حضر مع الملك الأردني الأمير علي الحسين، ورئيس الديوان الملكي الهاشمي، رياض أبو كركي، ومدير مكتب الملك عماد فاخوري، ورئيس هيئة الأركان المشتركة للجيش الأردني الفريق الركن مشعل محمد الزبن[105].

وكان لافتاً للنظر عدم حضور مدير المخابرات العامة لهذا اللقاء، مع العلم أن العلاقات كانت تتمّ سابقاً من خلال نافذة المخابرات. وربما عكس ذلك عدم سعادة جهات في المخابرات بالزيارة؛ بينما عكس حضور قائد الجيش رسالة من الملك، بإصراره على إتمام الزيارة، وإمساكه بزمام صناعة القرار في البلد.

وفي السياق ذاته، كان الشيخ حمد بن خليفة أمير قطر قد دعا خلال مؤتمر التضامن مع القدس الذي عقد في الدوحة خلال الفترة 26-2012/2/27، إلى "ترحيل ملف القدس إلى مجلس الأمن" وتشكيل لجنة تحقيق دولية لتقصي حقائق العدوان الإسرائيلي المستمر على المدينة منذ احتلالها سنة 1967. وهي الدعوة التي لاقت قبولاً فورياً من الرئيس الفلسطيني محمود عباس، وبحضور وفد حركة حماس وعشرات الشخصيات الفلسطينية، وأثنى عليها الأمين العام للجامعة العربية نبيل العربي، ومن خلفه أكمل الدين إحسان أوغلو Ekmeleddin Ihsanoğlu أمين عام منظمة التعاون الإسلامي.

وعلى الرغم من أن هذه الدعوة بدت وكأنها محاولة من الشيخ حمد (بصفته رئيساً للقمة العربية) للعمل على تنفيذ قرار قمة سرت العربية حول القدس والذي رُحّل للسنة الثانية في ضوء

تطورات الربيع العربي، إلا أنه لا يوجد ما يدعو للاعتقاد بأن تلك الاستراتيجية التي تحدث عنها الشيخ حمد لإنقاذ القدس، سيكون مصيرها من النوع المغاير لمصير فعاليات دعم الصمود وصناديق الأقصى والانتفاضة التي ظلّت خاوية إلا من النزر اليسير من مال العرب؛ في ظلّ حالة الضعف والتشرذم العربي والإسلامي.

2. العلاقات القطرية الفلسطينية:

أحد أهم التطورات التي جرت على صعيد التعاطي العربي وملف المصالحة الفلسطينية تمثلت في توقيع اتفاق جديد بين حركة فتح ممثلة في رئيسها محمود عباس، وحركة حماس ممثلة في رئيس مكتبها السياسي خالد مشعل، وذلك في قطر برعاية أميرها فيما عرف بـ"إعلان الدوحة" في 2012/2/6، والذي ينصّ على تشكيل حكومة وفاق وطني برئاسة محمود عباس. وبالرغم من الجدل الكبير الذي أثاره هذا الاتفاق فلسطينياً وعربياً، والشكوك التي تحوم حول إمكانية تنفيذه عملياً، فإن ما يهمنا منه في هذا السياق ما يلي:

أولاً: أن اتفاق الدوحة هو بمثابة إعلان دخول قطر على خط المصالحة الفلسطينية، الذي ظلّ خلال الفترة الماضية تحت رعاية شبه حصرية للطرف المصري.

ثانياً: أن توقيع هكذا اتفاق في قطر برعاية أميرها ومساعي ولي العهد ومتابعة رئيس الوزراء، يعني استمرار العلاقات المتميزة بين حركة حماس والدوحة. وفي الوقت ذاته طيّ صفحة الخلاف بين الدوحة والسلطة الفلسطينية، بعد محطات عدة من الخلاف شهدت انتقادات متبادلة بين الطرفين، وصلت ذروتها عقب نشر شبكة الجزيرة لوثائق المفاوضات بين السلطة و"إسرائيل"، وذلك في كانون الثاني/ يناير 2011.

تجدر الإشارة إلى أن قطر تعدُّ اليوم من أكبر داعمي السلطة الفلسطينية في رام الله. حيث كشف تقرير صادر عن الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، في حزيران/ يونيو 2011، أن دولة قطر قامت بسداد ما يقرب من 76 مليون دولار كمساعدات للسلطة الفلسطينية. وأشار التقرير إلى أنها ساهمت بـ 15,860 ألف دولار لدعم الموازنة الفلسطينية وهو المبلغ المتمم لإجمالي الحصص المقررة عليها منذ قمة بيروت في 2002، وبيّن أيضاً أن الدوحة قامت بسداد مبلغ إضافي عن حصتها بمقدار مليون دولار. كما كشف التقرير عن مساعدة دولة قطر للاقتصاد الفلسطيني تمثلت في إعفاء السلع والمنتجات الفلسطينية المصدرة إليها من كافة الرسوم الجمركية، وهي بذلك تُعد إحدى 13 دولة عربية قامت بتنفيذ هذا القرار[106].

ثالثاً: التطورات في مجال التطبيع

طرحت المتغيرات التي يشهدها العالم العربي منذ بداية سنة 2011 أسئلة مهمة حول آفاق التطبيع العربي الرسمي مع "إسرائيل"، فثمة دلائل تشير إلى أنه بعد الانتصار الأوّلي للثورات في كل من تونس ومصر وليبيا واليمن، واستمرارها في دول عربية أخرى، وعلى ضوء الإجماع الشعبي على رفض كافة أشكال التطبيع مع "إسرائيل" فإن آفاقه أصبحت شبه منعدمة.

في هذا الإطار، كان من اللافت أن قضية تصدير الغاز المصري إلى "إسرائيل" كانت من أوائل قضايا الفساد التي طُرحت، ربما حتى قبل تنحي الرئيس المصري حسني مبارك. وبالرغم من أن الطرح الرسمي المصري ما يزال يتعاطى معها بوصفها قضية فساد، وليس من منظور سياسي، فإن التعاطي الشعبي معها، شهد تحولاً كبيراً، من مجرد الإعلان عن الرفض، إلى ممارسة المنع الفعلي عن طريق تكرار تفجير خط الغاز المؤدي إلى "إسرائيل" 13 مرة طوال سنة 2011، وحتى 2012/3/5، حيث يغلب على الظن أن عمليات التفجير هذه قامت بها قوى شعبية ووطنية مقاومة للتطبيع مع "إسرائيل".

كذلك، فإن إعادة النظر في اتفاقية الغاز تعدُّ من بين القضايا القليلة التي تحظى بإجماع بين كافة الأحزاب والقوى السياسية في مصر. وبدا أن التطبيع مع "إسرائيل" بمثابة الخط الأحمر الذي لا يمكن لأي تيار أن يقبله، وإن كانت التيارات تعلن "احترامها" لاتفاقية كامب ديفيد التي ورثتها عن النظام السابق، وأنها ستتعامل معها بالطرق والمؤسسات الدستورية التي تعبّر عن الإرادة الشعبية؛ بغض النظر إن كانت أضفت لتيارات ترفضها أصلاً. وهو الموقف ذاته الذي أعلنه حزب النهضة التونسي الذي تصدر نتائج انتخابات البرلمان التونسي. مؤكداً على أن الحكومة التي يشكلها الحزب بصدد إلغاء اتفاقات الحزب التي وقعها نظام بن علي مع "إسرائيل"[107]. كذلك نفى المستشار مصطفى عبد الجليل رئيس المجلس الانتقالي الليبي، أن يكون المجلس قد سعى للتطبيع مع "إسرائيل"[108].

كذلك، فإن احتمالات فتح آفاق للتعاون بين "إسرائيل" والنظم العربية التي لم تطلها الثورات، أو حتى استمرار النشاط التطبيعي مع دول وقّعت اتفاقات مع "إسرائيل" مثل الأردن، تتضاءل كثيراً أمام حقائق الربيع العربي الذي منح الإرادة الشعبية زخماً أكبر، حتى في تلك الدول التي شهدت حراكاً شعبياً محدوداً، وكذلك على ضوء رفض "إسرائيل" الالتزام ببنود المبادرة العربية للسلام، والتي تَعِد بتطبيع كامل مع "إسرائيل"، إذا ما انسحبت من كامل الأراضي المحتلة سنة 1967.

وبالرغم من أجواء العداء المتزايدة ضدّ "إسرائيل" في العالم العربي، إلا أنه كان من اللافت للنظر أن حجم التبادل التجاري بين "إسرائيل" والأردن، وفق الإحصائيات الإسرائيلية، قد تحسن بنسبة 36.6% في سنة 2011 عنها في سنة 2010؛ إذ زادت قيمة الصادرات الإسرائيلية إلى الأردن من 185.6 مليون دولار سنة 2010 إلى 209.3 ملايين دولار سنة 2011، بزيادة مقدارها 12.8%، وارتفعت الواردات الإسرائيلية من الأردن من 94.1 مليون دولار سنة 2010 إلى 172.9 مليون دولار سنة 2011، بنسبة زيادة مقدارها 83.7% (انظر جدول 3/1).

ومن جهة أخرى، فإن الإحصائيات الرسمية الأردنية تعطي مؤشرات مغايرة، إذ تشير إلى أن حجم الصادرات الأردنية لـ"إسرائيل" بلغ نحو 53.2 مليون دينار (75.1 مليون دولار) سنة 2011، مقابل 64.2 مليون دينار (90.7 مليون دولار) سنة 2010، أي بنسبة تراجع مقداره نحو 17%. كما أشارت بيانات الإحصاءات إلى زيادة حجم الاستيراد الأردني من "إسرائيل" بنسبة 8% خلال سنة 2011، حيث بلغت 68.2 مليون دينار (96.3 مليون دولار) مقابل 63.2 مليون دينار (89.3 مليون دولار) سنة 2010. أي أن حجم التبادل التجاري بين البلدين انخفض من 127.4 مليون دينار (180 مليون دولار تقريباً) سنة 2010 ليصل إلى 121.4 مليون دينار (171.4 مليون دولار) سنة 2011 بنسبة 5% تقريباً (انظر جدول 3/1).

وليس من السهل الوصول إلى استنتاجات محددة، حول أسباب الاختلاف بين الإحصاءات الأردنية والإسرائيلية، غير أنه من الواضح أن الأرقام الإسرائيلية تعطي أحجاماً تجارية أعلى، وتميل إلى التقليل من حجم تراجع التبادل التجاري.

جدول 3/1: حجم التبادل التجاري بين الأردن و"إسرائيل" وفق الإحصاءات الأردنية والإسرائيلية 2010-2011 (بالمليون دولار)[109]

السنة	الصادرات الأردنية إلى "إسرائيل"		الواردات الأردنية من "إسرائيل"		حجم التبادل التجاري	
	وفق الإحصاء الأردني	وفق الإحصاء الإسرائيلي	وفق الإحصاء الأردني	وفق الإحصاء الإسرائيلي	وفق الإحصاء الأردني	وفق الإحصاء الإسرائيلي
2010	90.7	94.1	89.3	185.6	180	279.7
2011	75.1	172.9	96.3	209.3	171.4	382.2

أما مصر التي نجحت في تغيير نظام حسني مبارك، فإن مؤشرات تراجع التطبيع لا تتساوق تماماً وحالة الحراك الشعبي الواسع ضدّ "إسرائيل". فبالرغم من تراجع حجم التبادل التجاري بين مصر و"إسرائيل" بنسبة 22.9% في سنة 2011 عنها في سنة 2010، إلا أن حجم الصادرات الإسرائيلية إلى مصر ارتفع من 148 مليون دولار سنة 2010 إلى 209.6 ملايين دولار سنة 2011 بزيادة قدرها 41.6%. غير أن الواردات الإسرائيلية من مصر شهدت تراجعاً كبيراً فقد انخفضت هذه الواردات من 355.1 مليون دولار سنة 2010 إلى 178.5 مليون دولار سنة 2011، بنسبة انخفاض مقدارها 49.7% وذلك وفق الإحصاءات الإسرائيلية[110].

جدول 3/2: الصادرات والواردات الإسرائيلية مع بعض الدول العربية 2008-2011 (بالمليون دولار)[111]

البلدان	الصادرات الإسرائيلية إلى:				الواردات الإسرائيلية من:			
	2011	2010	2009	2008	2011	2010	2009	2008
مصر	209.6	148	134.5	139	178.5	355.1	270.9	132.4
الأردن	209.3	185.6	231.3	288.5	172.9	94.1	70	105.9
المغرب	21	13.2	18.5	20.6	3.9	5.2	3.2	3.9

الصادرات الإسرائيلية إلى بعض الدول العربية 2008-2011 (بالمليون دولار)

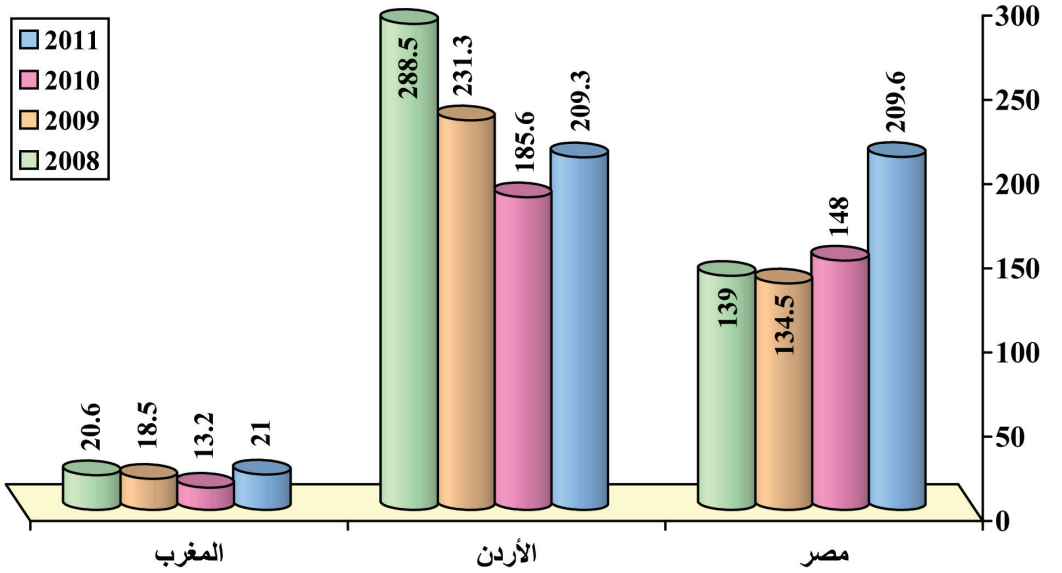

الواردات الإسرائيلية من بعض الدول العربية 2008-2011 (بالمليون دولار)

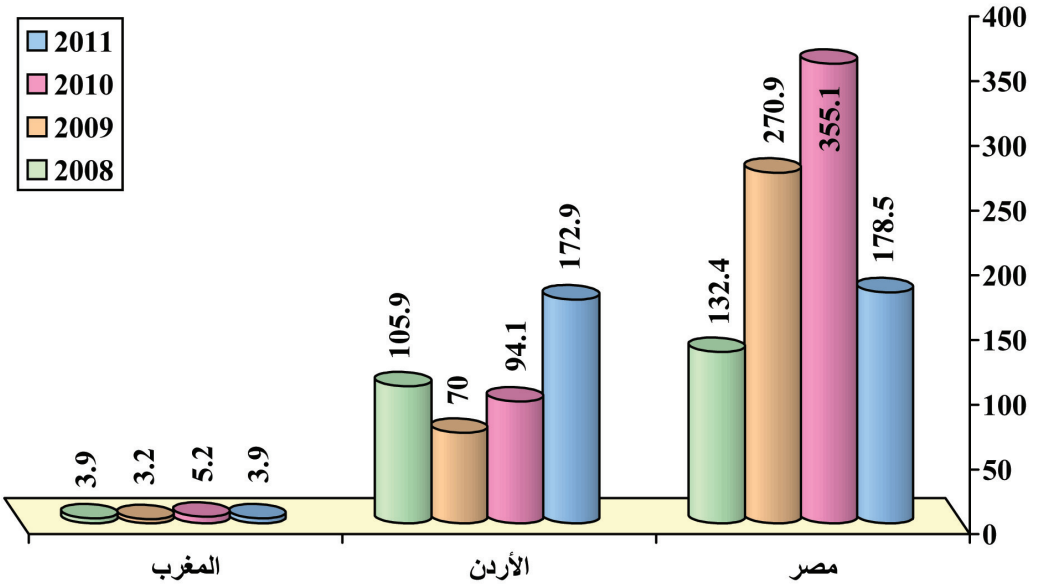

رابعاً: الموقف الشعبي العربي وتوجهاته:

1. عودة الجماهير كفاعل محوري:

أعطت ثورات 2011 قوة دفع كبيرة لفاعل استراتيجي لطالما غاب أو غُيِّب قسراً عن المشهد السياسي العربي، ألا وهو الشعوب العربية، التي استطاعت أن تعيد اكتشاف قدراتها الكبيرة على العمل والتأثير. سواء تلك التي نجحت فى أن تصيغ نموذجها الخاص من الربيع العربي، أم تلك التي استلهمت الروح الثورية، وخرجت لترفع مطالبها الإصلاحية في وجه النخب الحاكمة.

هذا التحول انعكس فوراً على السياسات الخارجية العربية، لتتحول كلها خلال الأشهر الأولى من سنة 2011 إلى سياسات داخلية، تستهدف إرضاء الداخل[112]. وهو التحول الذي وإن كان يحمل وجهاً إيجابياً، فإنه يحتاج مزيداً من الضغوط والعمل المتواصل، لينعكس في شكل تحولات استراتيجية لرؤية صانع قرار السياسة الخارجية، لأن مثل هذه التحولات يتدخل في صناعتها عدد كبير من المتغيرات.

كذلك فإن غياب أجندة موحدة للقوى الشعبية، كما يتبدى في الحالة المصرية تحديداً، قلل من الممكنات الإيجابية المحمولة على هكذا تحول. بل وأظهر وجهها السلبي في وقت مبكر جداً. على سبيل المثال، إبان أزمة مقتل الجنود المصريين على الحدود في آب/ أغسطس 2011، دار نقاش مجتمعي اتخذ طابعاً جدياً لفترة، حول إعادة صياغة الترتيبات الأمنية بموجب اتفاقية كامب ديفيد.

وهو النقاش الذي كان يمكن أن يتحول إلى مطلب شعبي عاجل، لولا انقسام القوى السياسية في هذا الشأن، وتداعيات أحداث الاعتداء على السفارة الإسرائيلية في القاهرة، التي حولت الأنظار بعيداً عن القضية الرئيسية، وأسهمت ولو جزئياً في إرجاء النقاش في هذا الشأن.

مع ذلك، فإن تصاعد دور الشارع السياسي يحمل وجهاً آخر، متمثلاً في إرهاصات تكوُّن سياسات شعبية منفصلة عن السياسات الرسمية العربية وموازية لها. وهو التطور الذي يفتح آفاقاً جديدة لرفع القضية الفلسطينية، من محور النظم واستراتيجيتها المتحفظة بطبيعتها، إلى محور الشعوب واستراتيجية الانتصار للحرية والحقوق والضغط الشعبي الفاعل لتحقيق المصالح، والالتفاف على الضغوط[113]. ومن الأمثلة على الأنماط الجديدة من الاستجابات غير الرسمية، المتجاوزة لمظاهر التضامن التقليدية، إلى حدود ممارسة سياسة خارجية شعبية، ما حدث في أعقاب تراجع رئيس الوزراء المصري كمال الجنزوري عن استقبال إسماعيل هنية رئيس وزراء حكومة تسيير الأعمال التي تقودها حماس في القطاع، في زيارته أواخر كانون الأول/ ديسمبر 2011، من تدشين نشطاء عبر الفيسبوك Facebook حملة بعنوان: "مش هنكسفك زي ما عملت حكومة الجنزوري" دعت فيها لاستقبال شعبي لهنية في مطار القاهرة أثناء زيارته الثانية للقاهرة في 2012/1/9[114]. وهو ما حدث بالفعل.

2. إشكاليات زيادة عدد الفاعلين التقليديين وتشظيهم:

في البيئة العربية الجديدة، لم يعد القرار السياسي النهائي حكراً على عدد محدود من النخب الحاكمة، وربما انحصر في شخص رئيس الدولة فحسب. وسيكون على الفاعلين السياسيين الخارجيين، في المرحلة القادمة، التعاطي مع عدد كبير من الفاعلين، لا يحملون بالضرورة رؤى متجانسة[115]. وهو وإن كان أمراً طبيعياً في النظم الديموقراطية، فإنه نفسه يمثل مشكلة في بلادنا، التي ربما تخوض اليوم معركتها الأولى لصناعة نظم ديموقراطية تعددية.

ففي ظلّ نظام ديموقراطي، يصبح تعدد الرؤى مصدراً للثراء، وضمانة لاتخاذ أقرب القرارات إلى المصلحة الوطنية، لكون هذا التعدد في النهاية محكوماً بثوابت يلتزم بها كافة الفاعلين. هذا التنوع نفسه قد يتحول، على ضوء الضبابية وحالة عدم اليقين التي نعايشها اليوم في المنطقة، إلى لغم ينفجر في صورة صراع سياسي هادئ أو صريح. وسيؤدي إلى أحد أمرين: إما الإبقاء على سياسات النظم السابقة، وإرجاء مناقشة هكذا ملفات إلى ما بعد انتهاء المرحلة الانتقالية، ووصول المنطقة إلى نقطة استقرار. أو التخبط في إصدار القرارات والتصريحات، الأمر الذي قد يفضي إلى أزمات سياسية، غير مطلوبة لذاتها، مع أطراف خارجية.

وتزداد فرص تحقق الاحتمال الثاني في حالة تجذر الانقسامات بين القوى السياسية، وامتدادها إلى ما وراء المرحلة الانتقالية، من دون حدوث توافق مجتمعي على ميثاق محدد يحكم الخلافات السياسية بحدود سقف المصلحة الوطنية المتوافق عليها. وفي الحالة المصرية لم يعد الانقسام

السياسي خلال الأشهر الأخيرة، مقتصراً على الشكل التقليدي للتنافس بين التيارات الليبرالية والقومية والإسلامية واليسارية. بل امتد إلى داخل التيار الواحد ذاته ليقسمه إلى فريقين أحدهما أقرب إلى الاعتدال والبراجماتية، والآخر أقرب إلى الراديكالية الثورية.

وبالنظر إلى أن الموضوع الفلسطيني كان دوماً أحد أهم موضوعات النقاش والعمل السياسي. وأحد أنجع الوسائل التي طالما استخدمتها معظم التيارات، إن لم يكن كلها، لمناوأة النظام السابق وإحراجه. فإن لجوء هذه التيارات، أو بعضها على الأقل، إلى استخدام موضوعات متعلقة بالعلاقات المصرية الإسرائيلية والموضوع الفلسطيني، في حملات الدعاية للحزب أو التيار، والحملات المضادة للأحزاب والتيارات الأخرى، يعدُّ أمراً غير مستبعد. وهو الدرس الذي ربما استوعبه مرشحو الرئاسة المصرية جيداً. ويبدو أن أحد القواسم المشتركة القليلة بين تصريحات وبرامج أولئك المرشحين، تلك المتعلقة بإلغاء صفقة الغاز المصري إلى "إسرائيل" وإنهاء الحصار على قطاع غزة.

إن أحد أكثر أوجه هذا التحول خطورة، يتمثل في لجوء التيارات الأكثر تشدداً، إلى أسلوب المزايدة على أصحاب الرؤى المعتدلة. أو تفجير الوضع في شبه جزيرة سيناء المتاخمة للحدود مع غزة و"إسرائيل"، الأمر الذي قد ينتهي بتوريط مصر في متاهات في غير أوانها.

وفي الواقع، فإن "إسرائيل" عمدت بالفعل، في أعقاب عملية إيلات، التي تمّت بتنسيق بين مجموعات مصرية وفلسطينية، إلى وضع خطة جديدة لتأمين الحدود المصرية، التي تغير اسمها بعد العملية من "الحدود المصرية" إلى "حدود التهديدات"[116]. كما أجرت مراكز الأبحاث الاستراتيجية هناك أكثر من تقييم استراتيجي، في هذا الشأن، موجه لقيادات الأمن والدفاع الإسرائيليين، قدمت فيها تصورات حول الخيارات الإسرائيلية الممكنة للتعامل مع هكذا تهديدات[117].

3. عودة الأزهر ودور أكبر للدبلوماسية الشعبية:

إن معطيات ما بعد الثورة المصرية تشير بوضوح إلى أن الأزهر الشريف يسعى إلى ممارسة دور سياسي ووطني أكبر مما كان. وبصرف النظر عن الجدل الدائر في مصر وداخل أروقة الأزهر نفسه حول حدود هذا الدور، فإن عودة الأزهر لممارسة دوره لصالح قضايا الأمة، يعني فتح أفق جديد أمام مأسسة العمل الدبلوماسي الشعبي، وتوظيف قنوات تواصله مع العالم الخارجي وفي الغرب عموماً، عن طريق مكاتبه وممثلياته وأئمته المنتشرين في أرجاء العالم، لتفعيل دبلوماسية شعبية لصالح القضية الفلسطينية. والأكثر أهمية، توظيف المكانة الدينية للأزهر في نفوس قطاعات عريضة من شعوب العالمين العربي والإسلامي، في تعبئة وحشد الجهود والإمدادات واصطفاف الرأي العام وراء القضايا التي تتبناها هذه المؤسسة العريقة. خاصة في ظلّ قرب حصول الأزهر على المزيد من الاستقلالية في القرار وفي إدارة الموارد، بعد إقرار مشروع إصلاح الأزهر من البرلمان المصري.

التجسيد الواقعي لهذا التحول جاء في صور عديدة، أهمها فيما يخص القضية الفلسطينية والعلاقات المصرية الإسرائيلية، الحملة الدولية التي دشنها الإمام الأكبر الشيخ أحمد الطيب، شيخ الأزهر لكسر الحصار عن القدس الشريف وبحضور مفتي فلسطين الشيخ محمد حسين. وهي الحملة التي تستهدف دراسة ملامح الخطة التهويدية العنصرية التي تستهدف ابتلاع المدينة كلها، ومحو سماتها العربية، ورموزها الحضارية، ومؤسساتها التاريخية، وحقوق أهلها القانونية، والأهم، الشروع في وضع خطة بديلة لحماية المدينة المقدسة، تستند إلى استراتيجية واقعية وخطط ممنهجة[118].

وكان الأزهر الشريف قد شرع في استقبال المقدسيين، في ملتقى نصرة القدس الذي عقد في القاهرة الثائرة لأول مرة، في 2012/2/15. بهدف دراسة احتياجاتهم بدءاً من الحاجات المعيشية والصحية، والانتقال والعمل لكل العرب في القدس، إلى حاجات الناشئ الصغير منهم في الكتاب والكراس والمدرسة، مروراً بحاجات الشباب في النوادي الرياضية، والمؤسسات الاجتماعية، والرعاية الخاصة بما يوفر متطلبات العيش الكريم[119].

وكذلك رعاية الأزهر للمبادرة التي أطلقتها نقابة الأشراف ومشيخة الطرق الصوفية التي تحمل عنوان "صندوق العزة والكرامة"، فضلاً عن رعايته لمبادرة الشيخ محمد حسان للاستغناء عن المعونة الأمريكية. وقد اختار إسماعيل هنية الجامع الأزهر بكل رمزيته كي يخاطب من خلاله الرأي العام، وسط حضور تجاوز عدة آلاف من المصريين الذين جاءوا لاستقباله، وذلك خلال زيارته لمصر في شباط/ فبراير 2012.

4. مستقبل الشراكة مع الحركات الفلسطينية الجديدة:

سلط الربيع العربي، أضواء كاشفة على تحولات نوعية جرت وتجري داخل مجال العمل العام في مصر والمنطقة العربية، أهمها وضوح أثر الوسائط الاجتماعية الجديدة على سياسات نظم سلطوية، لطالما أكدت أدبيات سياسية مرونتها وقدرتها على التكيف وتجاوز أعتى التحديات التي واجهتها، سواء من الخارج أم من الداخل. وبعيداً عن تحديد الأثر الدقيق لتلك الوسائط، وهو الذي ما زال يخضع للبحث، ولا توجد بشأنه نتائج متماسكة إلى حدٍّ كبير، فإنه لا جدال على مساحة الحرية الكبيرة التي تمنحها هذه الوسائط للعمل والتنظيم وتبادل الخبرات.

والأمثلة الحية على دورها، تتمثل في ثورتي تونس ومصر، حيث استطاع نشطاء المجموعات الافتراضية على شبكة الإنترنت، توظيف تلك الوسائط بهدف إيجاد شبكات للتواصل تخطت الحواجز التقليدية للعمل، وفق الأطر التنظيمية الحزبية المتعارف عليها، وكذا الرقابة الحكومية. واستطاعت عبر تصدير آليات ذات قدرة كبيرة على الحشد والإقناع، أهمها الصورة الثابتة والمتحركة، أن تشكل كتلة حرجة لازمة دفعت كرة الثلج إلى الأمام، تلقفها المجتمع ليصنع ثورته.

ويجادل النموذج الأولي الذي طوره مارك لينش Marc Lynch في دراسة له بعنوان "ما بعد ثورة مصر: حدود وفرص تحدي الإنترنت للدولة السلطوية العربية"[120]، بشأن مستويات تأثير الوسائط الاجتماعية الجديدة، ليحصر أهمها في خمسة مستويات هي: التحولات الفردية (التسييس)، العلاقات البينية للجماعات (تشبيك الجماعات المتعددة)، العمل الجماعي الشبكي، سياسات النظام في مواجهة الجهود الشبكية، والقدرة على الحشد الخارجي لكيانات ووسائط أخرى على الشبكة وفي الواقع. ومع رحابة آفاق ومستويات التأثير التي تفتحها هذه الأدوات الجديدة للعمل السياسي، فإنها تحمل جوانب ضعف تأتي من أنها، على تَقدُّمها، ما تزال مجرد أدوات، تعتمد فاعليتها على خيارات مستخدميها بشأن أهداف توظيفها ومواقفهم، وكذلك قدرتهم على توظيفها بالشكل الذي يحقق مستويات التأثير المطلوبة. أي أن العامل الإنساني يظلّ العامل الأكثر تأثيراً في هذا السياق. وهو ما يفسر جزئياً مظاهر التفاوت في التجاوب الشعبي مع الأحداث، بصرف النظر عن مدى جسامتها. وكذلك التفاوت ما بين قدرة الفاعلين على الحشد للاحتجاجات، وقدرتهم على الحشد والدعاية لبرنامج سياسي محدد يتعامل مع قضايا وتحديات ما بعد تغيير النظام[121].

من جهة أخرى، مارست شبكات التواصل الاجتماعي ومن خلال أحداث الثورات، دوراً مميزاً في تغطية الأحداث، وتحولت، في حالات، لتصبح المصدر الرئيسي لإمداد وسائل الإعلام الفضائية والصحفية بالمعلومات والصور والتسجيلات الصوتية والمصورة للأحداث التي لم تصل إليها التغطية الصحفية التقليدية. هذا التطور ينقلنا من مفهوم التلقي السلبي للمشاهد إلى مفهوم الاستخدام الفاعل والمقصود للوسائط بما فيها الوسائط التقليدية من صحافة وتليفزيون. لنشهد بحقّ ميلاد صحافة المواطن، والتي نقلت مجال العملية الاتصالية من النمط الخطي التقليدي بين مرسل ومستقبل، إلى نمط دائري تمارس فيه الأطراف أدوار المرسل والمستقبل وربما أيضاً صانع الحدث.

تفتح التطورات سالفة الذكر، آفاقاً جديدة أمام تحولات نوعية فيما يتعلق بحدود الأدوار الشعبية على صعيد القضية الفلسطينية، فعلى ضوء اتساع الشارع السياسي العربي ليشمل الجمهور العريض للفضائيات وشبكات التواصل الاجتماعي، وعلى ضوء استمرار اهتمام الجماهير العربية بالقضية الفلسطينية، ربما تتجه جماعات المهتمين إلى تطوير روابط وشبكات عابرة للحدود؛ تشكل كتل مؤيدة للقضية في كل بلد عربي، وهو الأمر الذي بدأنا نشهد إرهاصاته في صورة تجمع قوى الربيع العربي، والذي تشارك فيه العديد من القوى الثورية العربية. ويهدف أساساً إلى مساندة القوى الثورية في وجه الديكتاتورية وحكم الفرد[122].

وبالرغم من أننا لا يمكننا اليوم أن نجزم بحدود قدرة هذه النمط من الشبكات في التأثير على تفاعلات الداخل الفلسطيني، فإن هذا التطور في حدِّ ذاته، يمثل تطوراً في العمل العربي الشعبي

المشترك، يتجاوز حواجز قهر النظم وقيود العمل على الأرض، ويوفر مصدراً مهماً لتبادل الخبرات بين القوى الثورية العربية والقوى الثورية الفلسطينية، في شؤون وسائل وسبل تنظيم الاحتجاجات وغيرها، مما يلزم هناك. في الوقت نفسه، الذي يمكن أن تتحول فيه إلى مصدر جيد للدعاية لمواقف محددة يتوافق عليها الفلسطينيون مع شركائهم من العرب، بما يعزز مواقفهم هناك، ويمنحها زخماً عربياً تحتاجه، ولطالما افتقدته.

خاتمة

لم يزهر "الربيع العربي" بعد في فلسطين. غير أن تغير الفضاء الاستراتيجي المحيط بـ"إسرائيل"، وقيام أنظمة عربية ذات روح وطنية وإسلامية معبرة عن إرادة شعوبها، يعني على المدى البعيد تغيراً في معادلة الصراع وموازينه؛ ويعني إذا ما شقَّت التغيرات طريقها بنجاح نشوء بيئات حاضنة للقضية الفلسطينية، وأكثر دعماً لتيارات المقاومة، وأكثر تصلباً في مسار التسوية السلمية.

ستنشغل الدول التي شملها التغيير، في المدى المنظور، بهمومها الداخلية وترتيب أوضاعها واستكمال بناها الدستورية واستقرار مؤسساتها؛ وهو قد يعني انشغالاً ولو مرحلياً عن الهمّ الفلسطيني. كما ستسعى الأنظمة الجديدة لطمأنة الغرب بأن مرجعياتها الإسلامية والوطنية لا تعني بالضرورة الدخول معه في صراع وحروب وصدامات؛ كما لا تعني استعجال المواجهة مع "إسرائيل" لكنها في الوقت نفسه قد تتبنى سياسات أكثر إيجابية تجاه القضية الفلسطينية، وتجاه إعادة ترتيب البيت الفلسطيني، وتشجيع قوى المقاومة على الدخول في منظمة التحرير الفلسطينية، وتخفيف الحصار عن معبر رفح.

أثرت التغيرات في العالم العربي على إعادة تشكيل المحاور التي كانت قائمة، فلم يعد محورا الاعتدال والممانعة قائمين بالشكل الذي كان سابقاً. وربما يكون لمصر، في حالة نجاح التغيرات فيها، دور رائد في تشجيع تشكيل بيئة أو منظومة عربية بمرجعية إسلامية عربية وطنية. ويظل الوضع في سورية مثار قلق كبير، فإلى جانب ارتباك عمل حماس وقوى المقاومة الفلسطينية فيها، فإن هناك مخاوف من أن تطول الأزمة، وأن تتمكن القوى الخارجية من إثارة النعرات العرقية والطائفية، وأن تسعى للدفع باتجاه تفتيت البلد، قبل أن تتمكن القوى الوطنية السورية من الدفع باتجاه عملية إصلاح وتغيير حقيقية تلبي طموح السوريين.

ولعل الحركة الوطنية والإسلامية الفلسطينية تستفيد من عملية التغيير في العالم العربي، في تقديم قراءة نقدية لذاتها، وفي إعادة ترتيب بيتها الداخلي ومظلته (م.ت.ف)، ويعيد بناء المؤسسات ويفعّلها بما يخدم أولويات المشروع الوطني، وبما يستفيد من طاقات الشباب، والمستقلين، ويستوعب الأبعاد العربية والإسلامية والإنسانية للقضية الفلسطينية.

هوامش الفصل الثالث

[1] The International Institute for Strategic Studies (IISS), Strategic Survey 2011: The Annual Review of World Affairs, IISS, London, vol. 111, 2011, p. 55, http://www.iiss.org/publications/strategic-survey/strategic-survey-2011/

[2] **اليوم السابع**، 2011/9/14، انظر: http://www.youm7.com/News.asp?NewsID=492477&SecID=88&IssueID=74

[3] محمد جمعة، الربيع العربي والموقف العربي من التسوية، جريدة **الأهرام**، القاهرة، 2012/2/10، انظر: http://www.ahram.org.eg/Strategic-issues/News/130254.aspx

[4] مستجدات وتطورات عملية السلام والإجراءات والخطوات التي سيتم اتخاذها في هذا الشأن، الدورة غير العادية المستأنفة، المجلس الوزاري العربي، جامعة الدول العربية، القاهرة، ق: رقم 7447- د.غ.ع.م، 2012/2/12، انظر: http://www.arableagueonline.org/wps/wcm/connect/075a90004a24805a85e59d526698d42c/7447.pdf?MOD=AJPERES

[5] دعم موازنة السلطة الوطنية الفلسطينية والتنمية في قطاع غزة، الدورة غير العادية المستأنفة، المجلس الوزاري العربي، جامعة الدول العربية، القاهرة، ق: رقم 7448- د.غ.ع.م، 2012/2/12 ، انظر: http://www.arableagueonline.org/wps/wcm/connect/06d356804a2484ab85f69d526698d42c/7448.pdf?MOD=AJPERES

[6] وكالة أنباء موسكو، 2012/1/7، انظر: http://ar.rian.ru/aworld/20120107/373272187.html

[7] **القدس العربي**، 2012/1/9.

[8] أشرف عبد العزيز عبد القادر، "المحتجون: كيف تؤثر المظاهرات والاعتصامات في سياسات الدول،" مجلة **السياسة الدولية**، ملحق **اتجاهات نظرية**، مؤسسة الأهرام، العدد 187، كانون الثاني/ يناير 2012، القاهرة، ص 10، انظر: http://www.siyassa.org.eg/

[9] See *The Jerusalem Post*, 20/8/2012, http://www.jpost.com/DiplomacyAndPolitics/Article.aspx?id=234621

[10] Eygpt Independent (Al-Masry Al-Youm), 23/8/2012, http://www.egyptindependent.com/news/israeli-defense-minister-denies-apologizing-egyptian-deaths

[11] جريدة **المصري اليوم**، القاهرة، 2011/8/25.

[12] **الراي**، الكويت، 2011/2/4.

[13] **الشرق الأوسط**، 2011/2/19.

[14] **الأهرام**، 2011/5/18.

[15] **الراي**، الكويت، 2011/6/13.

[16] **الخليج**، 2011/5/20.

[17] سما، 2011/9/18.

[18] **المصريون**، 2012/1/23.

[19] **الراي**، الكويت، 2011/12/20.

[20] قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، **مصر وحماس**، سلسلة تقرير معلومات 7 (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2009)، انظر: http://www.alzaytouna.net/arabic/data/attachments/ReportsZ/7_Egypt_Hamas_2-09.pdf

[21] **الراي**، الكويت، 2011/4/4.

[22] الجزيرة.نت، 2011/4/28.

[23] **القدس العربي**، 2012/1/10.

[24] **الشرق الأوسط**، 2012/1/12.

[25] عريب الرنتاوي، مؤامرة التوطين وتوطين المؤامرة، **الدستور**، 2012/1/19.

[26] انظر: مارينا أوتاواي ومروان معشر، "الأنظمة الملَكية العربية فرصة للإصلاح لمّا تُحقق بعد،" مركز كارنيغي للشرق الأوسط، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، كانون الأول/ ديسمبر 2011، في:
http://carnegieendowment.org/files/monarchiesAR.full_and_final17-12-2011.pdf؛ وانظر أيضاً:
Curtis R. Ryan, "Political Opposition and Reform Coalitions in Jordan," *British Journal of Middle Eastern Studies*, vol. 38, no. 3, 2011, p. 380, site of Taylor & Francis Online, http://www.tandfonline.com/doi/abs/10.1080/13530194.2011.621699#preview

[27] انظر: **الدستور**، 2011/11/23.

[28] Embassy of Israel in London, 28/11/2011, http://www.embassyofisrael.co.uk/news/press-releases/president-shimon-peres-meets-in-amman-with-jordanian-king-abdullah-ii/

[29] *The Jerusalem Post*, 14/11/2011, http://www.jpost.com/DiplomacyAndPolitics/Article.aspx?id=245507

[30] هاني المصري، ما الذي جعل لقاءات عمان ممكنة؟، **السفير**، 2012/1/10، انظر:
http://www.assafir.com/article.aspx?EditionId=2046&ChannelId=48607&ArticleId=588

[31] Labib Kamhawi, Reckless Behavior, bitterlemons-international.org, vol. 9, no. 36, site of bitterlemons.net, 8/12/2011, http://www.bitterlemons-international.org/inside.php?id=1467

[32] Curtis R. Ryan, "Political Opposition and Reform Coalitions in Jordan," p. 82.

[33] الأردن: معضلة دوائر التوتر السياسي، موقع مركز الجزيرة للدراسات، 2011/10/25، انظر:
http://studies.aljazeera.net/positionestimate/2011/10/201110251011728934 2.htm

[34] **السبيل**، 1 و2011/11/3.

[35] Curtis R. Ryan, "Political Opposition and Reform Coalitions in Jordan," p. 87.

[36] بسام البدارين، تحولات هامة في الأردن: قنوات أمنية تغازل السلفيين وفك الإرتباط بحماس استراتيجية الإخوان المسلمين لكسب العشائر، **القدس العربي**، 2012/1/10.

[37] **الرأي**، عمّان، 2012/1/7، انظر: http://alrai.com/article/14463.html

[38] انظر: فلسطين أون لاين، 2012/1/15؛ وحمادة فراعنة، خطوات أردنية متقدمة، **الأيام**، رام الله، 2012/1/22.

[39] **القدس العربي**، 2011/5/16.

[40] موقع أخبار فلسطين، انظر: http://www.psnews.ps/index.php?act=Show&id=48472

[41] عريب الرنتاوي، فلسطين وأنظمة ما بعد الربيع العربي، **الدستور**، 2011/12/31، انظر:
http://www.addustour.com/ViewTopic.aspx?ac=%5COpinionAndNotes%5C2011%5C12%5COpinionAndNotes_issue1513_day09_id374907.htm

[42] ميشيل كيلو، "سورية إلى أين ؟،" مجلة **المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 392، تشرين الأول/ أكتوبر 2011، ص 12، انظر: http://caus.org.lb/PDF/EmagazineArticles/mustaqbal_392_mishel%20kilou%207-19.pdf

[43] Daniel Byman, "Israel's Pessimistic View of the Arab Spring," *The Washington Quarterly* journal, vol. 34, no. 3, p. 129, Summer 2011, http://www.twq.com/11summer/docs/11summer_byman.pdf

[44] المركز الفلسطيني للإعلام، 2011/4/2.

[45] **الشرق الأوسط**، 2012/2/25.

[46] **الشرق**، الدوحة، 2011/3/30.

[47] موقع الصنارة، 2012/2/16، انظر: http://www.sonara.net/articles-125293.html

[48] **السفير**، 2011/4/30.

[49] **السفير**، 2011/2/17.

[50] **الحياة**، 2011/5/26.

[51] **السفير**، 2011/8/27.

[52] **الأخبار**، 2012/2/8.

[53] **المستقبل**، 2011/10/14.

[54] **القدس العربي**، 2011/6/29.
[55] **المستقبل**، 2011/9/29.
[56] **المستقبل**، 2011/8/18.
[57] **النهار**، 2012/2/28.
[58] **السفير**، 2011/5/25.
[59] **الأخبار**، 2012/2/23.
[60] شربل أطلق دليل معاملات وأرشفة وثائق وسجلات اللاجئين الفلسطينيين، موقع لجنة الحوار اللبناني – الفلسطيني، رئاسة مجلس الوزراء، الجمهورية اللبنانية، 2012/2/13، انظر: http://www.lpdc.gov.lb/HomeLPDC.aspx?lang=ar-lb
[61] **السفير**، 2011/3/5.
[62] **السفير**، 2011/10/29.
[63] **السفير**، 2011/8/11.
[64] **المستقبل**، 2011/8/18.
[65] **النهار**، 2011/9/22.
[66] **السفير**، 2011/11/30.
[67] **المستقبل**، 2012/1/17.
[68] **المستقبل**، 2011/10/11.
[69] لاجئ نت، 2011/10/13، انظر: http://www.laji-net.net/arabic/default.asp?contentID=3383
[70] **السفير**، 2011/10/15.
[71] معاً، 2012/3/24.
[72] المركز الفلسطيني للإعلام، 2011/8/20، انظر: http://www.palinfo.com/site/pic/newsdetails.aspx?itemid=31998
[73] موقع القدس للأنباء، 2011/11/23، انظر:
http://www.alqudsnews.net/news/index.php?option=com_content&view=article&id=7973:2011-11-23-15-02-46&catid=58:2011-01-14-14-39-00&Itemid=239
[74] **السفير**، 2011/12/15.
[75] **المستقبل**، 2011/12/19.
[76] **المستقبل**، 2011/12/20.
[77] **الأخبار**، 2011/5/4.
[78] موقع النشرة الإلكترونية اللبنانية، 2011/8/17، انظر: http://www.elnashra.com/news
[79] **النهار**، 2012/1/6.
[80] **السفير**، 2011/11/15.
[81] **الأخبار**، 2012/3/16.
[82] **المستقبل**، 2012/3/17.
[83] **الأخبار**، 2011/5/16.
[84] **السفير**، 2011/5/16.
[85] **السفير**، 2011/5/16.
[86] **السفير**، 2011/5/16.
[87] **المستقبل**، 2011/5/19.
[88] **الأخبار**، 2011/6/3.
[89] **الدستور**، 2011/1/18.
[90] **الحياة**، 2012/2/24.
[91] **السفير**، 2011/2/17.
[92] **الأخبار**، 2011/10/21.

[93] **السفير**، 2011/7/27.

[94] **الأخبار**، 2011/12/2.

[95] **القدس العربي**، 2011/12/1.

[96] **الأخبار**، 2011/6/25.

[97] **السفير**، 29-2011/11/30.

[98] وكالة فلسطين برس للأنباء، 2012/1/1، انظر:
http://www.palpress.co.uk/arabic/?action=detail&id=34294

[99] فلسطين اليوم، 2012/1/2.

[100] وكالة الأردن اليوم الإخبارية، 2011/12/16، انظر:
http://www.news-jo.com/press/reports/3505-2011-12-26-09-31-19.html

[101] **السبيل**، 2011/10/20.

[102] **الرأي**، عمّان، 2011/10/20.

[103] انظر: **الغد**، 2011/10/20؛ و**القدس العربي**، 2011/10/20 و2011/10/31؛ و**الرأي**، عمّان، 2011/11/27.

[104] انظر: **الشرق**، 2012/1/30؛ و**الشرق الأوسط**، 2012/1/30.

[105] انظر: **المراجع نفسها**.

[106] **الشرق**، 2011/6/26.

[107] جريدة **الزمان اليوم**، تونس، 2011/10/26.

[108] **الأهرام**، 2011/12/30.

[109] انظر: التجارة الخارجية، إحصاءات اقتصادية، موقع دائرة الإحصاءات العامة، المملكة الأردنية الهاشمية، في: http://www.dos.gov.jo/sdb_ec/sdb_ec_a/index.htm؛ وانظر أيضاً:
Helen Brusilovsky, Summary of Israel's Foreign Trade by Country-2011, CBS, 18/1/2012.

[110] See Helen Brusilovsky, Summary of Israel's Foreign Trade by Country-2011, CBS, 18/1/2012.

[111] See Ibid.

[112] محمد عبد السلام، "إقليم بلا نظام: البحث عن مفاتيح لفهم مستقبل منطقة الشرق الأوسط،" **السياسة الدولية**، العدد 185، تموز/ يوليو 2011، القاهرة، ص 7.

[113] مهند عبد الحميد، الشعب يريد إنهاء الاحتلال، ملحق فلسطين، **السفير**، 2011/3/15.

[114] صفحة حملة "مش هنكسفك زي ما عملت حكومة الجنزوري" على الفيسبوك، انظر: http://ar-ar.facebook.com/

[115] Abdel Monem Said Aly and Shai Feldman, Testing the Resilience of Egyptian-Israeli Peace, Crown Center for Middle East Studies, Middle East brief, no. 56, Brandeis University, November 2011, p. 3, http://www.brandeis.edu/crown/publications/meb/MEB56.pdf

[116] **القدس**، 2011/11/8، انظر: http://www.alquds.com/news/article/view/id/308091

[117] Yoram Schweitzer and Ilona Dryndin , Evil Develops in the South, INSS Insight, no. 295, The Institute for National Security Studies (INSS), 21/11/2011, http://www.inss.org.il/upload/(FILE)1321903247.pdf

[118] **الأهرام**، 2012/2/16.

[119] جريدة **الشروق**، القاهرة، 2012/2/17.

[120] Marc Lynch , "After Egypt: The Limits and Promise of Online Challenges to the Authoritarian Arab State," *Perspectives on Politics*, American Political Science Association (APSA), vol. 9, no. 2 , June 2011, http://www.marclynch.com/wp-content/uploads/2011/06/download-Lynch-article.pdf

[121] Hendrik Kraetzschmar , "Mapping Opposition Cooperation in the Arab World: From Single-Issue Coalitions to Transnational Networks," *British Journal of Middle Eastern Studies*, vol. 38, no. 3, 2011, pp. 287-302.

[122] انظر صفحة "تجمع قوى الربيع العربي" على الفيسبوك.

The Palestinian Strategic Report 2011

التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2011

هذا التقرير

يسر مركز الزيتونة أن يقدم للقارئ الكريم التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2011 الذي يصدر للعام السابع على التوالي. وهو تقرير يستعرض بشكل علمي وموضوعي وشامل تطورات القضية الفلسطينية، في مختلف جوانبها، ويحاول تقديم آخر المعلومات والإحصاءات المحدّثة الدقيقة حتى نهاية سنة 2011، بل وجانباً من سنة 2012؛ وهي مقدمة ضمن قراءة تحليلية واستشراف مستقبلي.

شارك في إعداد هذا التقرير 12 من الأساتذة والباحثين المتخصصين، وهو يعالج في سبعة فصول الوضع الفلسطيني الداخلي، والمشهد الإسرائيلي الفلسطيني وتشابكاته، بما في ذلك الجوانب المتعلقة بالوضع الداخلي الإسرائيلي، وبالعدوان والمقاومة، وبمسار التسوية السلمية. كما يدرس المواقف العربية والإسلامية والدولية من القضية الفلسطينية، والوضع السكاني والاقتصادي والتعليمي الفلسطيني؛ كما يسلط الضوء على أوضاع القدس والمقدسات، ومعاناة الأرض والإنسان تحت الاحتلال الإسرائيلي.

لقد أخذ هذا التقرير موقعه المتميز كمرجع أساسي من مراجع الدراسات الفلسطينية، لا غنى عنه لكل المهتمين بالشأن الفلسطيني. ويأمل مركز الزيتونة أن يكون هذا التقرير إضافة نوعية جادة في ميدان الدراسات الفلسطينية.

د. محسن محمد صالح

ISBN 978-9953-572-11-6

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات
Al-Zaytouna Centre for Studies & Consultations
ص.ب.: 14-5034 بيروت – لبنان
تلفون: 644 803 1 961+ | تلفاكس: 643 803 1 961+
info@alzaytouna.net | www.alzaytouna.net

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت